

حانية الامم

مكتبة
الاسكندرية


Bibliotheca Alexandrina
0128821


حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ الامير على
شرح شفعه وملاذه العلامة الملوى على رسالة الامام
الشيخ قنديل في فن الاستعارات رحم
الله الجميع ونفعنا بهم
ويبركاتهم
آمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد الحقيقي لك منك يا جمد يا مجيد * وانما مجاز جمدنا تخيل استعارة في اطلاق
التجريد * ورنح اللهم أسرارنا بان تضر في نفوسنا شهود وحدتك الاصله *
مع استعارة الثاني بتعبية نرسلك ببيان العلاقات المرضيه * صلى الله عليه وعلى آله
وسلم * وشرف ومجد وكرم * آمين (أما بعد) فيقول محمد الامير المصري
الازهرى هذا ما رجو الله تعالى فيه على شرح شيخنا وشيخ مشايخنا ومشايخهم
العلامة الملووى على الاستعارات * ونسأل ربنا اللطيف في جميع الحالات آمين
قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) لا يفي الكلام بما يتعلق بهذه الجملة
الشريفة كنف وهي الجامعة لما في الكتاب الذي لم يفرط فيه من شيء ولكن
ما يناسب الغرض اولى بالمقتضين فلذا قبل ان غيره قصورا أو تقصير فهذا العلم
يبحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكتابة فالبايع حقيقة والاصاق
في الاظهر قال في المعنى وهو معنى لا يشارقها قل هذا اقتصر عليه سيمويه أى حيث
قال انها اللاصاق والاختلاط ثم قال فالتسع من غير هذا في الكلام فهذا أصله
اه قال العلامة الحادى والاشبه ان اللاصاق هنا مجازى لان زمان وجود القراءة
بعد انقضاء ذكر الاسم لا متنازع اجتماعهما في آن لان الالفاظ سائلة ليست بقارة اه
قلت قال في المعنى اللاصاق حقيقى كما مسكت يزيد اذا قبضت على شيء من جسمه
أو على ما يحبس منه يد أو ثوب أو نحوه ومجازى نحو مررت يزيد أى ألصقت مرورى
بمكان يقرب من زيد قال الدمامي والظاهر في مسألة الثوب المجاز انه هو اللاصاق

بما يحاور زيدا لا بنفس زيد قال الشمني وجوابه ان اللغة لا يناقش فيها هذه
 المناقشة فلا يقال ان ماسك ثوب زيد ليس ماسكاه بل يقال في اللغة انه مسك زيدا
 اه فما نحن فيه من قبيل مسئلة الثوب أو أولى فتأمل ثم حيث كانت الباء
 للاستعانة فيها الاستعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الالتصاق على ما لا يخفى تقريره
 فلا استعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الخادمي قال لان الاستعانة حقيقة بالذات
 والمجاز مجاز كافي الاتقان كقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرافان الوطء تجوز
 عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً الا في السر وتجوز به عن العقد لانه مسبب عنه اه
 وشبهة المانع انه اخذ الشيء من غير مالكة واكتفى بالخيز باختصاص تاشم في حذف
 المتعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير الاعراب ومجاز بالزيادة ان قيل بزيادة
 الباء أو اسم والمجاز الحق انه مجاز بمعنى خلاف الاصل لا المعرف بالكلمة قال الخادمي
 وهنا مجاز ثالث وهو كونه مقدماً مع كونه حجة التأخير عند بعض أي بالله الاسم بناء
 على ان المراد اللفظ وان كان الاصح انه ليس بمجاز كافي الاتقان عن البرهان اه
 قلت في محبت علاقات المجاز المرسل من حاشية المجدولي على العصام مانصه ومنه
 التقديم والتأخر نحو والذي أخرج المرعى فغله غشاء أجوى والغناء احتمله السيل
 من المحشش والاحوى الشديد الحضرة وهما باساقان في الوجود على كونه مرعى
 اه وضافة اسم ان كانت بانية فليست حقيقية كما صرح به في كتب النحو فبشبه
 ارتباط البيان بارتباط التخصيص فالاستعارة تبعية في هيئة الاضافة نظير هيئة
 الفعل في أئى أمر الله وقد قال المجدولي في العلاقات أيضاً وضافة الشيء الى ما ليس له
 فهو مكر الدل والنهار والاسم المسمى حقيقة وقال في الاتقان الاعلام واسطة بين
 الحقيقة والمجاز وكما نه لاحظنا انها ليست من موضوعات اللغات الاصلية ولا يخفائها
 انها لا تضعف عن اصلاح الخطاب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو
 قلنا انه كلي وضعاً وانه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز اذ لا مانع من استثناء اسمائه
 تعالى وتخصيصها بمازايها كجعلوا تعريف علمته فوق الضمير الى غير ذلك قال
 الخادمي ثم على فرض الالتفات عن الخطاب أي على مذهب السكاكي بناء على أن
 مقتضى الظاهر خطاب المستعان به فهو وما اختلف في كونه مجازاً أو حقيقة لكن
 في الاتقان عن السبكي لم أر من ذكر هل هو حقيقة أو مجاز اه قلت الظاهر ان قولهم
 الاسم الظاهر من قبيل الغيبة لا يقتضي ان استعماله في الخطاب مثلاً مجاز بل
 الاعلام حقيقة مطلقاً لان مسميها لم يقيد بشئ وضعاً نعم الضمائر في تعاقبها الى
 المجاز أقر بحيث استعمال أحدها مع ملاحظة مزية الآخر لان قطع النظر عنها
 بالاتفات فتدبر والرجن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المعقضة للتفضل فهو
 مجاز مرسل تبعية عن التفضل في بعض المحواشي هنا أو كناية وفيه ان الكناية يصح

معها المحقق الآن يقال الاستحالة هنا معنى خارجي والمراد ان ذات الكناية
لا تنافي الحقيقة على ما أسير اليه في جعل ليس كنهله شيء كناية عن نفي المثل أو
استعارة تمثيلية وإضافة المحال له تعالى معهودة في كتب الكلام للبيان وكون
المشبه به أقوى وإساعة الأدب في التشبيه مدفوعان باعتبار مجرد التقريب وقد قال
تعالى الله نو السماوات والأرض مثل نوره كشكاة فيها مصباح الآية وكون
اللفظ مفردا اقتضاه على أهم المركب على أن المخاضعي قال يمكن اعتبار التوكيد
في مجموع الرحمن الرحيم على معنى هيئة اتصال الدقيق والجليل قلنا مل ثم الرحمن
لم يستعمل في غيره تعالى فهو محراز لا حقيقة له في الاستعمال أما كنهها بالوضع
أو باستعمال المصدر على ما اختاره ابن السبكي في جمع الجوامع وقولهم في مسيلة
رجن اليمامة استعمال فاسد نعمنا أو شاذ أو المختص بالمعرف بال ولكنها كالجزة
من مدخولها غارت بينه وبين المنكر فتدبر وجه البسلة مجاز علقته الضدية من
الأخبار المقيدة إلى الإنشاء التبركي كصيغ العقود والله أعلم (قوله الحمد لله) لما كان
مضمون البسلة التبري من القوة والاعترا فان الفعل إنما هو معونة رجمته ناسب
تعقيب ذلك بشكره والثناء عليه حيث ان الأمر كله منه واليه وانما يتم باسمه وهو
السائق له فهما جملتان مستقلتان على هذا المشهد يشهد له افراد كل في حديث
وقد اقتصر كثير من الأئمة على البسلة لان فيها جداول العمل على الاقتصار عليها في نحو
الاكل وفصل بعضهم الحمد لله بنحو يقول فلان الخ وأما قول الشيخ ابن العربي ان
بسم متعلق بالحمد قال لا شيء على الله الا باسمائه الحسن في ابن عبد الحق على
بسلة شيخ الاسلام انه كما هو ظاهر سياقه في أول القرآن قال فلا ينبغي أن يتكلف في
القرآن محذوف الا ضرورة ولا ضرورة هنا كذا في الفتوحات المكية واشتهر نقله
مطلقا حتى جعل دافعا للتعارض بين الحديثين لان البدء فيهما واحد كما في بعض
الحواشي قال ناصر الدين الطبري في شرح البهجة وهو بعيد فان القصد
إلى نفس الحمد لا إلى متعلقه أي من كونه اسما أو غيره وبعده ايضا ما نقل من
صلاته صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده بالفتحة قال أنس ولم اسمعهم يسلمون وقد
حرم الشيخ يحيى الدين بانها من الفتحة على مناسبة كلامه وأيده عما كشفته كتابتها
في اللوح ومعلوم أنه خلاف قول مالك قرر لنا شيخنا العدوي أن مخفي الدين ما لم يكن
ويؤيده انه اندلسي ولكن رأيت في ديوانه ما يقتضي اجتهاده وهو
نسبوني إلى ابن حزم وأني * لست بمن يقول قال ابن حزم
لا ولا غيره فان مقالي * قال نص السكب ذلك على
أو يقول الرسول أو أجمع الخلفاء على ما أقول ذلك حكيم
وشيخنا نقل عن المتأوى ولا يخفك أنه عن كلام يحيى الدين حقه التأخير عن الحمد

الحمد لله

وانه لا يمكن تعليق غير القرآن به على هذا الوجه قياسا على ما قبل في السورتين
آخر الفيل وتلاف ثم هو مضطر للتقدير في بسملة غير الفاتحة ثم في بعض المواضع
أيضا دفع التعارض بمجعل الباء في الحديث للاستعانة أو للاسعة اذا الاستعانة بشئ
لا تنافي للاستعانة بآخرة وكذا الملائسة اه وهو في الخيال قال القتاري وهو
لا يقع فيما نحن فيه اذا الابتداء مستعينا بالسمعة بناق الابتداء مستعينا بالمحملة
لان الاستعانة بالشئ ابتداءا إنما تكون اذا تلفظ به ابتداءا ومبنى هذا الوجه على
أن الابتداء حقيقي وأجاب بعضهم بأن معنى الابتداء مستعينا بهما الابتداء حال
كون المبتدئ كأنه مستعين بهما لعدم تحلل ثالث بين الابتداء وذكرهما انظر
عبد الحكيم ثم الجملة الاسمية تدل على الدوام على قول صاحبي الكشف والمفتاح
وفي كلام الشيخ عبد القاهر لا تدل الاعلى مجرد الثبوت فجمع السعدين هما بان
الشيخ نظر لاصل الوضع وهما نظر للدلالة العقلية بقرينة المقام أو العدول أي فيما
اذا كان الاصل العقلية بأن كان المسند اليه مضدرا كما هنا فالاصل جدت جدا كافي
الاشموني وغيره على ما فيه من عدم المجيء القوي وأما استناد الرضى إلى أن الاصل
في كل ثابت استمراره فضعيف لا يخص الاسمية حتى قيل به في كان وذهب المحقق
الى حمل كلامهما على الاصل ومخالفة الشيخ ورده كلام الخطائي كما بسطه
العلامة الغنبي ثم ظاهر ما سبق ان الاسمية لا تقيد الدوام بالوضع ولو كان خبرها
صفة مشبهة وهو الذي في السيد على المطول قال اسم الفاعل لما كان حاريا في اللفظ
على الفعل حازر ان يقصده الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصدها
وضعا الا مجرد الثبوت والدوام مع باقتضاء المقام اه في المحققان الاسمية تقيد
الدوام ولو خبرها ظرفا ونوش بانها اختصارا للعقلية وأجراها بعضهم على الخلاف في
المقدور ولا يخفاه ان ما سبق للسيد يقتضي حدوث الوصف أيضا وبعضهم في التي
خبرها فعل دوام الحدوث عما لا يجوز أن ان قلت حيث آل الامر للقرائن فلم يخص
في المشهور الاسمية بالدوام والعقلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل قلت لغلبة
الاستعمال الواقعي مع مناسبة دخول الزمان المتعدد في مدلول العقلية واذ حقت
النظر وحدت العدول لا يحسن قرينة مجردة ما لم يثبت للاسمية الدوام من قبل
والافهم مشترك فتأمل ما ذكره ولا تبال بما شوش من سواء (قوله الذي) وقع
لبعض الناس هنا المراد أن الموصول وصلته في قوة مشتق مؤذن بالعلمة وتقبل
الجواب عن ابن قاسم بأنه علمة لانشاء المتكلم فلا تنافي ان الاستحقاق ذاتي وأنت
خبر بان الغلة هنا استحقاق الذات المعبر عنها بالضمير لمحقيقة الحدوث كانه قيل
يستحق الحدوث لان حقيقة لا تكون الا له وانما أورد العلماء هذا حيث جعلت الصلة
من جنس الانعام كقول السمرقندي في شرح رسالة الوضع العضدية المحمدية

الذي

الذي خص الانسان بمعرفة أوضاع البيان وأين هذا من ذلك بل لو كان الامر ادعانا
تعليل الشيء بنفسه كان أظهر فتدبر (قوله الحمد) اظهر في محل الاضمار لزادة
التكبين واظهار التاموس الحضرة العلية حيث لم يحتاج في حقها للاضمار والثناء
بمخلاف غيرهما فلم يصرح فيه بالحمد لانه على خلاف الاصل لعدم قوة الشرف فلذا
قال وهو لغيره كما تعاضف من التصريح وهذا أنسب من اعتبار التلذذ فليس من
بمقام * لئلا يمكن أم ليلي من البشر * او كراهة توالي الضميرين لو قال هو وهو
وكل هذا على اتحاد الحمدين ويحتمل شبه الاستخدام بحمل أحدهما على القديم
او المتأخر مثلا والثاني على غيره ومن البعيد ان قرر شعثنا ما في بعض الحواشي من
حمل الحمد على المحامدية والمجودية فانهما كونا نسيان تايعان للصدر بل يبقى
على المعنى المصدري أعني نفس الثناء وفعل الفاعل لا الكون حامدا أو مجمودا
فتأمل (قوله له) خبر وحقيقة حال أو بالعكس أو ان له صلة للحمد والمراد بالحقيقة
ما أتى على الاصل ونفس الامر فانه لا منعم في الواقع الا الله تعالى وحالاتنا بحقيقة
الغلة لصغر هاترين من القلم دون الكتاب والادابة تألف السائس دون ربها
المكرى له وانما العبيد كالقناة يجري منها الماء الباب يخرج منه الناس كما قال
الحقواص والله تعالى خلقهم وما يعاملون غاية الامران منه عن أن يكون محلا
للاراض فطلبت الاعمال محلا لتقوم به لأن العرض لا يقوم بنفسه كذا قرر
الشعراني وعليه فلما جاز ما خالف الاصل وانبنى على التسميح ويحتمل ان المجاز
بمعنى الطريق لانه لا يحمده الله من لا يشكر الناس فانه أمر بالمكافأة أي فلا يعبد
بحمده الامع امثال أمره وانه طريق الاخرى ان حيث حمد غيره فاولى الفاعل
الحقيقي حمد غيره منه بجمده أو انه بنفسه حمد فان العلة تدور مع المعلول وحيث
كان الحمد للجميل فهو في الايولة راجع لصاحب الجميل فمكان كونه لغيره طريقا
ظاهر يراجع له نظير ما قيل في حديث يساب بن آدم الدهر وأنا الدهر ومعناه
الفاعل على الدهر ولا يهضم ان يراد هنا البيانين لافي الطرف ولا في الاسناد فانه
حقيقة باعتبارهما وان كان لا تأثير لغيره تعالى الا أن اللغة بنى في مثل ذلك على
الكسب والظاهر والالزم سبب باب الحقيقة من غيره تعالى فتبصر (قوله لغيره)
متعلق بضمير المصدر عند من جوز عمله مطلقا أو في الظرف وجهه والبصر بين
يتمعون ذلك ويؤثرون ما أوهمه فهو متعلق بمحذوف حال ووقع لبعض الناس
اخلال هنا (قوله المحيط عليه) جعل الاحاطة بعتائه تعالى ثم استدها للعلم لانه
لا تعارض بين الذات والصفات على ما في الكلام فصح الاسناد لكل ايا كان (قوله)
باسرار البلاغة الاسرار النكات التي يأتي بها المتكلم في كلامه كالنا كيد
للا نكار فيطابق مقتضى الحال أو ثمة تلك المزية أعني الرد على المتكبر مثلاً فان

الحمد له حقيقة وهو
لغيره مجاز * المحيط
عليه بأسرار البلاغة

أريد بلاغة المتكلم فهي من إضافة المسبب للسبب وإن أريد بلاغة الكلام
فبالعكس ومن الخطأ قول بعض الناس من إضافة الجزئيات كلها ولا توصف
بالبلاغة الكلمة في اصطلاحهم وإن نقل شيخنا في حاشية ابن عبد الحق عن بعض
المؤخرين القول به قال فالمعرفة تطابق مقامها الخ (قوله ووجوه البراعة) أي طرق
التفوق عطف عام يشمل المحسنات ودلائل الإعجاز بينها وما قبلها عموم وجهي
لأنها الأمور يعجز عن مثلها وفيه مع راعة الاستهلال التورية يكتفي عبد القاهر
أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وما ألفت ما أنشده ابن حجلة في ديوان الصبابة لعماد
الدين أرى العقد في نغره محكما * برينا الصالح من الجوهرى
وتكلمة الحسن إضاحها * زويناه عن وجهك الأزهر
ومثو رمعي غدا أجرا * على آس عارضك الأخضر
وبعت رشادي بني الهوى * لأجلك باطلعة المشتري

ووجوه البراعة ودلائل
الإعجاز والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
المرشح بالآيات والدلائل
وعلى آله وأصحابه
ومن تبعهم إلى يوم
الدين بالقواضل
والفضائل

(قوله والصلاة) استعمالها في معانيها حقيقة على المشهور وأما على اختيار ابن هشام
في المعنى أنها للعطف ثم يتضمن المعاني بحسب ما أسند إليه فيجري على الخلاف في
التضمن إعجازها وحقيقة كالتعريض أوجع بين الحقيقة والإعجاز هذا هو الظاهر
والأظهر حريانه على ما في مواد رسالة الوضع من أن استعمال الكل في جزئياته حقيقة
مطلقا أو مجازا من حيث الخصوص فتأمل وأما جملة الصلاة مجازا من الأخبار للطلب
خلاف القول بسن وغيره يصح نقاؤها على حقيقة لان المقصود الاعتناء وإظهار
التعظيم وبقي مباحث شريفة أوردناها في شرح البعثة الكبير وحاشية الشيخ عبد
السلام اللقاني على جوهره والده (قوله على) قررها استعارة تبعية حيث شبه مطلق
ارتباط صلاة بمضى عليه مطلق ارتباط مستعمل بمستعمل عليه بجامع شدة التعلق فصرى
التشبيه للجزئيات واستعبرت على فيها (قوله سيدنا) فيه استعمال السيد لغيره تعالى
وما ورد السيد الله منسوخ أو تواضع أو باعتبار السيادة المطلقة ومن هنا لا بأس
بالتعجيب بنحو عبد النبي وقد عهد السيد لغيره تعالى في الجملة (قوله والدلائل)
عطف برادف والمخطف محل اطناب أو عام بقصر الآيات على القرآنية (قوله
آله) يعني كل مؤمن لأنه دعاء ولا تكرر فيما بعده بل هو خص لمزيد الشرف بتدبر
(قوله إلى يوم الدين) أي إلى قرنه فان الساعة تقوم على شرار الناس بصحة قرعها
والمؤمنون يموتون قبل يوم لينته وليس ظر فالقول بالتبع والألا كان قاصر على الفرقة
الآخيرة بل المعنى مستمرين طائفة بعد طائفة إلى يوم الدين وفيه تلخيص لمحدث
لاتزال طائفة من أمتي على الحق وحديث أصحابي كالجموم في السماء بأيهم اقتديتم
اهتديتم (قوله بالقواضل) جمع فاضلة والفضائل جمع فضيلة واشتهر أن الأولى
المتعدية والثانية القاصرة قوله اصطلاح والافعلية بمعنى فاعله فالماكل واحد

(أما بعد) فقد كنت

شرحت رسالة الامام
السمير قندي الاستعارات
ووشحتها بطلائف
الظرائف وعوارف
المعارف ونفائس
العبارات ودقائق
الاعتبارات * ثم ان
بعض الاخوان سألني
ان اصرف المهمة نحو
اختصاره والانتصار
على بيان معانيه
وكشف اسرارها مع
تكميل الفوائد
والاياتن بالامثلة
والشواهد بانها لم
يقع لهذا المتشرع على
هذا الوجه ليكون
للبتدي نافعا وصعوبة
العبارات وظلمات
الاشكالات رافعا
فاجبته الى ذلك مستعينا
بالله تعالى على سلوكه
ما اناسا للثوم من الله
استمد التوفيق واسأله
الهداية الى مهائج
التحقيق هذا وما
وجدته فيها الواقف
عليه من خطأ فمن
نفسه او من صواب
فهو مستمد من قبض
شيخنا سيدي عبد الله
ابن محمد المغربي
القصري الكنكسي والله المسئول ان ينقم به وهو حسبي ونعم الوكيل

(قوله بعد) من متعلقات الجزاء أي مهما يكن من شيء فأقول بعد لانه حيث طلب
الابتداء في القول بالجملة وما معها كان لتقصيده بكونه بعد ما ذكر وجهه ولا داعي
لتقدير الشرط بذلك كما أفاده بعض محققي المغازة وهو اذق من قوله سم في المشهور
لكون الشرط مطلقا الخ (قوله فقد كنت) الاياتن بقدره كان في مادة الامر بمعنى التصد
التي كدوا للتقدم (قوله الامام) هو والامة يشتركان في مادة الامر بمعنى التصد
ويتعاكسان من جهة أن الامام يقصد ليتبع بالبناء للفعول فيهما والامة تقصده
لتتبعه ومن جهة أن الامة تكثر في الجماعة وقيل في المفرد نحو ان ابراهيم كان أمة
وامام بالعكس نحو وجعلنا للتقين اماما والرسالة تشبه بالكتاب الذي يتراسل
به لان شأنه الحقبة (قوله السمير قندي) رأيت بخط شيخنا البدر المحمدي بفتح الميم
وسكون الراء نسبة لسمير قندي مدينة وزاء النهر (قوله في الاستعارات) شبه غرض
الشيء الذي لا يخرج عنه بظرف محيط به من جميع جهاته ولا يناسب قول بعض
المحواشي في استعارته تبعه لمعنى على مثله في قوله تعالى لاصلينكم في جذوع
النخل أي الدالة على الاستعارات ووجه عدم مناسبتها ان كلا من التخرية
والاستعلاء هنا مجاز فاما معنا الاستعارة بينهما وأما في الامة فقد تحقق
الاستعلاء المحمدي تأمل (قوله عوارف) جمع عارفة بمعنى معرفة كعيشة راضية
بمعنى مرضية (قوله الاخوان) غلب الجمع أجمع الصفة وغلب اخوة النسب (قوله
معانيه) الاعدان الضمير للرسالة وذكر باعتبارها في معنى الكتاب (قوله
تكسير الفوائد) يعني المتعلقة ببيان المعاني فلا ينافي الاقتصار السابق لانه باعتبار
خارج المناقشات في كلام القوم (قوله والشواهد) قبل الشاهد جزئي يذكر لاثبات
القاعدة وهي قضية كلية يعرف منها احكام جزئياتها ومن جملة الجزئيات الشاهد
فيها الدور ووجهه ان الشاهد يحقق القاعدة ويثبتها وهي تعرف وتذكر فقط يعني
انه يعطيها الفصل وهي تعطيه الاستحضار وقيل القاعدة متوقفة على الشاهد
باعتبار الامة المستنبطين للقواعد والشاهد يتوقف عليها باعتبار ما عند الطالب
المتعلم وهو قرير بسمن الاول على اننا نقول الشاهد ثبت القاعدة باعتبار غيره من
الجزئيات لانه هو المحتاج للاثبات بالقياس وهو ثابت بنفسه لا يحتاج لتعرف منها
وبالتيوتين تطرد القاعدة وكان هذا معني ما يقال الشاهد كالشاة من الاربعين
يكفي عن نفسه وعن غيره فتدبر (قوله ولصعوبة العبارات الخ) كانه تعريض
بشرح الصام (قوله ونعم الوكيل) الواو عند ما تعطف الانشاء على الخبر
للاستئناف او عاطفة على حسب وهو مقرر لا يوصف بخبرية ولا يلزم من تأويله
بيكفي انه مثله او تجعل الجملة الاولى لانشاء الاحساب او بقدر في الثانية مبتدأ أي
وهو نعم الوكيل فالكبرى خبرية اذ لا يتوقف المدلول الاعلى الصغرى فتأمل

(قوله)

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد للواهب العطية) أى كل عطية ٩ أو العطية التي نزلت بها سورة الكوثر

أو الفخى وعلى كل فبين
جلتى الحمد والصلاة
تناسب لان كلا منهما
متعلق بالتي صلى الله
عليه وسلم أما على
العهد فظاهر وأما على
الاستغراق فلان من
جمله العطايا عطايا التي
صلى الله عليه وسلم
لكن التناسب على
اعتبار العهد أشد ثم ان
الحمد على الاستغراق
جد على النعمة الواصلة
الى الشاكر وعلى غيرها
من النعم فعلى القول
بانه لا يشترك في الشكر
اللعوى ووصول النعمة
الى الشاكر يكون هذا
جدا وشكر الغوين
وكذا على العهد وأما
على القول بأشترط
ذلك فعلى الاستغراق
يكون جدا وشكرا
بالنسبة الى النعمة الواصلة
الى الحمد وجد فقط
بالنسبة الى النعم الغير
الواصلة اليه وأما على
العهد فجد وشكر
كذلك لان كلا من
العطين اللتين نزلت
بهما السورتان المتقدمتان
نعم الحمد وغيره من

(قوله الواهب) ان لم يصح وروده يكون على من أجاز كلما كان كمالا أو كفى
بورود المادة ولو بمقتضى أخرى كواهب (قوله العطية) قال من حشاه فيه مجاز
الاول وليس بشئ فانها عطية حال هبتها للتلازم بين الواهب والماو هو بوليس
المرادوا هبها باعطاء آخر حتى يلزم تحصيل الحاصل بل المراد أنه مسدى نفس المعنى
الذى صارت به عطية فهو نظير ضربت المضروب وقلت قتيلا وقد شنع السبكي
في عروس الافراح على من جعل قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه
من مجاز الا ول كما نقله عنه بعض حواشي العصام ثم خضع الى تقريره على مسئلة
وجود المفعول به قبل الفعل المشهورة في خلق الله السموات ولك أن تقول المختلف
فيه اشتراط وجود الذات وذات العطية تسبق قطعاً وان فازنت في بعض المواضع
فاتفاقى لامن ذات العامل وانما المقارن وصفها بانها عطية فقط فهي مفعول به
لا مطلق على كلا القولين والكلام في مقامين فتدبر (قوله نزلت) قال الشهاب
الحنفا على البضاوى عند قوله في الخطبة الحمد لله الذى أنزل القرآن انه مجاز
عقلى لان اللفظ عرض لا يتصف بالنزول الاتبع للإجماع ونوقش بان التبعية
لا تقتضى الجواز فان راكب الدابة أو السفينة يتحرك باتباعها ويسند التحرك له
حقيقة وقد يقال هو لم يعول على مجرد التبعية بل مع العرضية وظاهر ان الحركة
عرض فلوا تصف بها العرض حقيقة لزم قيام العرض بالعرض والراكب جوهر
والقياس مع الغارق فاسد ولقد تحير بعض الناس في هذا زاعجا اجماعهم على أن
القرآن نزل حقيقة مع انه عرض يقتضى مجرد النطق وأكثر من اللفظية في المحال
وأتسلف في ذلك ولعمري انما أجمعوا على مجرد اسناد النزول له واستعمال نزل القرآن
وصدقه وأما كون الاسناد حقيقيا أو مجازيا لان التنازل حقيقة جبريل بسبب
القرآن كما قال تعالى نزل به الروح الامين فمضى آخر نعم لا مانع من صبر ورة الاسناد
حقيقة شرعية بعد فتأمل (قوله لان كلاما من العطينين) قال العصام لان كل
ماو هو بالتي صلى الله عليه وسلم من العطايا فهو نعم الحمد وغيره من مسلي البرايا
قال الشارح في الكبير هذه السكينة متنوعة قالونجي لمن يأتي بالانقرو ولا ينظر فيها
أدنى نظرة ثم أجاب بانه يمكن العموم ولو باعتبار الشرف لان كل ماو هو به صلى الله
عليه وسلم فهو شرف لامته اه وقد يقال لا يستحق هذا التشنيخ ولعل العصام
اعتمد على ظهور أن المراد كلما واهب وأمكن تعديده اذ يلزم ان نحو جماله
الشريف لا عموم فيه ولا تعدى (قوله نعم الحمد) ظاهرا ان لو خطبته في العموم
أما ان لوحظ مجرد الوصول له صلى الله عليه وسلم فحمد فقط (قوله بتفضيل من الله
تعالى) عرج الشارح على ما ذكره السنوسي في شرح الوسطى واليوسفي في آخر
حواشي الكبرى من ان الاولى أن يقول محمد أفضل الانبياء بتفضيل من الله تعالى

المسلمين (والله أعلم على خير البرية) أى أقصا لها بتفضيل من الله تعالى

والمراد بالبرية من له
فضل معتبر من الخلوقات
اذ تفضيل الكامل على
الناقص نقص الا ترى انه
لو فضل شخص السلطان
على الزبال لاستوجب منه
العقوبة والتقصي والله
درا القائل
اذا أنت فضلت أمراً إذا
نباهة
على ناقص كان المدح
من النقص
لم تر أن السيف ينقص
قدره
اذا قبل هذا السيف خير
من العصى
(وعلى آله أي أتباعه
والمراد أتباعه بالعمل
الصالح كما هو المتبادر من
قولنا قلان تابع لاني
صلى الله عليه وسلم وليس
المراد من تبعه في الزمن
أي جاء بعده والعناية أشد
اتباعه صلى الله عليه وسلم
فهم داخلون في الآل فلم
يرد على المصنف اهتمامهم
(قوى النفوس الزكية)
أي النامية في الهدي
والفلاح أو الطاهرة وهما هنا
إباحث شريفة سمحنا بها
في الشرح

ولا يعلل بكامل مزايده لان للسيد ان يفضل من شامع من عبده مع السلامة من اساءة
الادب في نسبة النقص لغيره بالمفهوم هكذا قال بعض المحققين وان كان النقص
النسي لا بد منه لكن لا يلزم من ذلك حسن كثرة الالتفات اليه وان غلب على
بعض الخمين وايضاً احكام الله لا تعلل على ان فيه شائبة مصادرة بناء على ان مرجع
التفضيل التكميل وقد استهر أن المزية لا تقتضي الافضلية والقول بأن المنق
اقتضاؤها الذاتي بدون حكم الله تعالى يرجع الخلاف لفظياً فليتأمل (قوله
الناقص) المراد به من بعدنا فاصل ذاته عرفاً وأما النقص النسي فلا بد منه بالنسبة
للفاضل والحق ان المحذور التفضل على الناقص بخصوصه الا ترى حسن تفضيل
السلطان على جميع الناس والقول بأن آل الاستغراقية تضمن قضاياء بعدد الافراد
فيؤول للخصوص مدفوع بانه لا يلزم من تضمن الشيء لشيء أن يعطى حكمه من كل
وجه والذوق والاستعمال شاهد عادل (قوله والله قد لا ينسب للعظيم الاعظيم
وعظم اللبن لعظم من تربيته والعظم محل التعبد وهو المراد وفي النظم عيب
التجديد وهو اختلاف الضرب فان الاول صحيح والثاني مقبوض (قوله بالعمل
الصالح) لعل آل البنس فيصدق بحجر الايمان لانه مقام دعا ومثله عنه المتبادران
المراد ما زاد على الايمان وكانه لان الصلاة تؤخذ بالتعظيم فلذا لا يكون على غير
الانبياء والملائكة الاتباعا فخلق بالمدح وقود رضى عفا آل محمد كل تقى وفي ديوان
العازق سيدي محي الدين بن عربي قدس سره
ليس التقى للنفس خير لباس * بزوهه المعود بين الناس
ان الشريف هو التقى المرتضى * لا الهاشمي ولا بنو العباس
الاذا اتقوا الاله فانهم * أهل المكارم والندى والباس
(قوله أو الطاهرة) غير بعيد مما قبله ومعاني الزكاة متقاربة (قوله أبحاث) منها أن
العصام قال في الآل ايهام فاعترض بانه التورية وهي ارادة المعنى البعيدوا لاتباع
معنى قريب في مقام الدعاء جواب الشارح بانه التقى للآل في حد ذاته فان المتبادر
منه الاقارب قطع النظر عن مقام الدعاء لكن بقي ان شرط التورية خفاء القرينة
وال مقام قريبة ظاهرة الآن يقال ليس قاطعاً بجواز تخصيص الاقارب ومنها أن
العصام قال لوقال وعلى آله العلية ذوى النفوس الزكية لكان أحسن قال
الشارح بل لا حسن لقصر الفقرة الثالثة عما قبلها وأجاب باننا ننظر لكل فقرة
و نأتيها فقط فالاربعة أطول من الثالثة والظاهر أن العصام لاحظ جهة الازدواج
فقط لان كل فقرة كشر ومنها أن العصام قال ذكاء النفس يستلزم زكاء العقل
بالاوى أي لان النفس الشهوات أمل قال الشارح هذا مبني على المغايرة بين النفس
والعقل والعازقون على اتحادهما اذا نالوا التغير بالاعتبار فهناك لطيفة ربانية من

لأن فيه تكلفا لا يحتاج إليه
(فإن معاني الاستعارات)
أي الاستعارة التصريحية
الغير التخييلية والاستعارة
المكتنية والاستعارة
التخييلية (وما يتعلق بها)
أي أقسامها وقراءتها (قد
ذكرت في الكتب مفضلة)
أي مشتقة مفرقة (عسيرة
الضبط فارتدت ذكرها)
أي معاني الاستعارات وما
يتعلق بها (مجملة) أي غير
مفرقة (مضبوطة) أي
سهلة الضبط (على وجه
نطقه) أي دل عليه دلالة
واضحة (كتب المتقدمين)
شبه الدلالة بالتعلق في
إيضاح المعنى وإبصاره إلى
الذهن (ودل عليه زبر)
بضمين جمع زيور أي كتاب
أو بكسر فسكون أي
الكلام والاول أنسب
بالكتب والثاني أعم
(المتأخرين فنظمت فرائد)
جمع فريدة وهي الدرة
الجميلة المحفوظة في ظرف
عن خلطها باللائي
شرفها (عواد) مضاف
إلى ما قبله من إضافة
المشبه به إلى المشبه كالجمين
الماء أي ماء كالجمين

حيث تشبهى نفس ومن حيث تدرك المعارف عقل (قوله لجرد التأكيـد) أراد
تجريد عن التفصيل كل وجهه بعد فلا ينافي مباحية الشرط بل مفضيا التأكيـد هو
الشرط من حيث التعليق على محقق واشتهر بتقدير مهمما وفيه أن القام كفيها مطلق
شرط إلا أن يقال أن للشك وغيرهما خاص بقيل كالزمان في متى والعاقل في من
وليس المراد خصوصاً ولا المقام للشك وتقدر أي مضافة لعام تكلف شيئين نعم هذا
يتوقف على عموم مهمما لأنها الغير العاقل كما قد تدر (قوله تكلفا) بتقدير الجمل
وبعض التفصيل قبل التقدير هنا العلوم شتى أما الخوف لا يبغيه الخ وأما الاستعارات
فأريد بها وأقول أن معاني الخ وأنت جدير بان التفصيل من جنس الوالى لا ما
كالجبال في أزيد فأكمرته والوالى هنا الظرف فالأنسب أن التقدير أما المقام
السابق فالبسطة والمجدة الخ وأما بعد الخ فتأمل واكتفى بالخشعي على لحظه
الاجال وبعض التفصيل في الذهن ثم يقتصر المتكلم في نطقه على ما يظهر له ولا
حاجة لتقدير (قوله فإن معاني الخ) أي فأقول أن معاني الخ لأن الجواب متأخر
والذكر سابق وأورد شيخنا وأشيخ مشايخنا السيد البليدي على هذا المشهور نصريح
الحجة بلزوم حذف القام مع القول نحو وأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم أي
فيقال لهم أ كفرتم (قوله أي الاستعارة التصريحية الخ) رد لقول العصام لا يخفى أن
المعاني للغة استعارة بالافراد خلاصه أنه من مقابلة الجمع بالجمع على أنه أمار دان
كان من إضافة المدلول إلى الينانية وأراد الشارح هذه الاستعارات على أنها أسيما
أجناس لا اعلام تصرف فيها شهرتها كما قيل لأن ذلك حيث اقتصر على الجزء
المعين للراد كالسعد وعصام فتأمل (قوله الغير التخييلية) جمع بين ألى والإضافة
لأن غير في معنى مغاير وهو وصف قال في الخلاصة ووصل إلى البد المضاف
مغتفر وان وصلت بالثاني والظاهر أن هذا القيد لا اخترأزول على مذهب الجمهور
فأنهم حيث سموها استعارة تسميها أنها عجزا على فتسكن تصريحية تسميها أيضا
(قوله سهولة الضبط) يعني أن ضبطها الحاصل بالفعل سهل وهذا جوع لما آل
إليه كلامه في الكبير مع عصام قال العصام الأولى في المقابلة غير مضبوطة أو لا أو
يقول ثانيا سهولة الضبط قال الشارح الأول خلاف الواقع لأنهم ضبطوها بعسر
والثاني يوهم أنه سهل ضبطها ولم يضبطها بالفعل قال الآن براد أن الضبط الحاصل
سهل (قوله على وجه به) تعلقه بمجمل مضبوطة من حيث أصل المعاني لا بسفة
الاجال والاضبط (قوله المشبه به) يشير بذكر المشبه به لمناقشة الخفد حيث قال
شبهت المسائل بالدر على طريق المكتبة وأثبتت نظمت تخيل فإن المكتبة
لا يصرح فيها بالمشبه به وقد تعرض لذلك في الكبير (قوله عائدة إلى) يشير إلى

أي مسائل عائدة إلى كالفرائد أو ليس بمضاف إليه ما قبله بل بدل من فرائد (لتحقيق معاني الاستعارات)
وهي التصريحية الغير التخييلية والتصريحية التخييلية والمكتنية (وأقسامها) أي أقسام الاستعارات

نكتة التعبير بعواثد ورد لقول عصام لو قال فرأيت فوائدا لكان أحسن فان غاية
 ما فيه تحقيق الجناس اللاحق وفيما عير المصنف نكتة معنوية وهي بيان العود
 قبل الفائدة أيضا ما اكتسبه من علم أو غيره فهي عائدة قال المحقق هذا ان جعلت
 من الابتداء لا البيان ورد بيان نفس الاكتساب فيعدم الاختراع وأنت خير بان
 الاكتساب بمعنى التحصيل فلا ينافي الابتكار بل ولو جعلت من الابتداء لجواز ان
 يخترع من علم نفسه فتدبر (قوله والى تمثيلية الخ) التقسيم اعتباري يجتمع فيه
 الأقسام على ما يأتي عن السعد والسيد في كون التمثيلية تبعه من الكلام ولغيرهما
 أيضا ما يستفح ان شاء الله تعالى (قوله والى مرشحة) يشير لرّد قول العصام كان
 على المصنف أن يذكر الترشيح وكأنه لم يعن به أو أدرجه في القرائن يعني قرينة
 المكينة لان كلا منهما من ملائعات المشبه به قال والقول بانه أدرجه في تحقيق
 المعاني مرد وبإفراد القرائن مع توقف تحقيق معنى الاستعارة عليها وكذا القول في
 التجريد لكن يدرج في قرينة المصراحة ولا يأتى في الاطلاق ادراج (قوله)
 والنصر بحجة التمثيلية تنقسم الى أصلية الخ) هذا على مذهب السكاكي اذ يلزمه
 انها في نطق الحال تبعه بحسب القواعد وان كان هو ينفي التبعية كما سأتى أما
 على مذهب القوم من بقاء اللفظ على حقيقة فلا يلزم من أقسام التمثيلية التمثيلية
 قبل ولا مانع منه نحو أرى الحال تقدم رجلا ويؤخر أخرى على مذهب السكاكي
 أيضا (قوله والمكينة تنقسم الخ) رد لقول عصام لا أقسام للمكينة وكأنه نزل المذهب
 منزلة الأقسام على أنه أحسن عنه أيضا بان إضافة الأقسام لضميرها لا تقتضي ان
 لكل واحد منها أقساما أول يلزم من أقسام المكينة التبعية ويأتى نحو سفلت
 الضارب دم زيدو التمثيلية نحو أفن حق عليه كلمة العذاب أفانت تقدم في النار على
 ما يستفح ان شاء الله تعالى (قوله وقرائنها) من المعلوم ان التمثيلية قرينة المكينة
 فقد يتبعها من جهتين جهة أنها من الأقسام باعتبار ذاتها وجهة كونها قرينة (قوله)
 لكل استعارة قرينة) رد قول العصام لم يحقق القرينة المكينة جاعه من أنه لم يفصل
 خلافا لافيه وفيه أن التحقيق المذكور على الوجه الحق ولو اجالا في التعريف ولكل
 مقام مقال (قوله في ثلاثة عقود) ان أردت بها ما قرأنا المعاني أو الالفاظ فهو من
 نظرية المفصل في الجمل وان أردت بالقرائند المعاني والعقود الالفاظ فنظر في
 المدلول في الذال والعكس العكس (قوله مجاز الاول) الظاهر أن العقد مجموع الخرز
 والمحيط فالعلاقة لسمية أو الخرز المنتظم فالعلاقة الحالية أو المجاورة ولا يظهر ما قالوه
 الا لو كان نفس المحيط يؤول لكونه عقدا فتدبر (قوله لم يرد الخ) رد لاعتراض العصام
 على المصنف بانه فيدان كل واحد في عقدها على الترتيب المذكور وليس كذلك
 (قوله فضلا) أي اتقى ارادة الاول زيادة على انتفاء الثاني فانتفاء الثاني حاصل ولا

المذكورة فالنصر بحجة
 الغير التمثيلية تنقسم الى
 أصلية وتبعية والى تمثيلية
 وغير تمثيلية والى مرشحة
 ومجردة ومطلقة
 والنصر بحجة التمثيلية
 تنقسم الى أصلية وتبعية
 والى مرشحة ومجردة
 ومطلقة والمكينة تنقسم
 الى مرشحة ومجردة
 ومطلقة وسأتى أمثلة ذلك
 (وقرائنها) أي قرائن
 الاستعارات فان لكل
 استعارة قرينة (في ثلاثة
 عقود) فيه مجاز الاول أي
 خيوط تؤول الى كونها
 عقود أو قد شبه بها الالفاظ
 ثم ان المصنف لم يرد بقوله
 في ثلاثة عقود أن لكل
 من الثلاثة المقدمة أي
 معاني الاستعارات
 وأقسامها أو قرائنها عقدا
 فضلا عن كون ذلك على
 الترتيب وليس كلامه
 بمقتضى ذلك بل أراد أن
 الثلاثة مذكورة في ثلاثة
 عقود ولا شك أن الامر
 كذلك

وهاهنا أبحاث نفيسة سمحنا بها في الشرح (العقد الأول ١٣ في أنواع المجاز) أي أقسامه كالغاز

المرسل والاستعارة
المفردة والمركبة والاصيلة
والنسبة والتحققة
والخصيلة والمرشحة
والمحترقة والطلاقة
والاضافة في أنواع المجاز
لحسن لانه لم يذكر في هذا
العقد جميع الأنواع اذ لم
يذكر فيه المسكنة وفيه
ست قرآتة القرينة
الاولى في قسم المجاز
الى الاستعارات وغيرها
(المجاز) هو في الأصل
مصدر ميمي من جاز المكنان
بحوزة اذا تعداه نقل الى
الكلمة المحائرة أي
المتعدية مكانها الاصل أو
المحوز بها على معنى انهم
جازوا بها وعدوها مكانها
الاصل كذا في أسرار
البلاغة فيكون المصدر
بمعنى اسم الفاعل على
الأول وبمعنى اسم المفعول
على الثاني وذكر الخطيب
ان الظاهر انه من قولهم
جعلت كذا مجازا الى حاجتي
أي طريقا لها على معنى جاز
المكان أي سلكه فان
المجاز طريق الى حضور
معناه وعليه يكون ظرف
مكان (المفردة) قبيده لان
حقيقة المجاز المفردة بيان
حقيقة المجاز المركب فلا

كلام (قوله أبحاث) هي المناقشات السابقة مع العصام وخفيده (قوله في أنواع
المجاز) قال العصام الاولى ابدال المجاز بالاستعارة لانها المقصودة بالذات والمرسل
تبع استطراد ورده الشارح بان الترجمة انما تقع لما لم يذكر والمصنف ذكر المجاز
المرسل والظاهر انه لا يلاقيه كل الملافة لان ملحظ العصام ان الاولى الترجمة
بالمقصود بالذات (قوله كالمجاز الخ) الكافي استقصائية بالنسبة لما في هذا العقد
(قوله لم يذكر فيه المسكنة) وأما الخصيلة فذكرها فيه من حيث كونها من الأقسام
والذي وقع في العقد الثالث ملاحظ فيه كونها قرينة فان لها جهتين كما أسلفنا
(قوله في الأصل) يعني في اللغة ففرق ما بين المجاز في اللغة والمجاز في المعنى لا يخفى
فان الثاني من مصطلحات البيان (قوله مكانها الاصل) يعني المعنى الحقيقي وان لم
تستعمل فيه كالمجازات التي لاحقا في لساواك أن تحمله على مطلق المعنى الاول بناء
على بناء المجاز وقد أسلفنا ذلك في مبحث البسملة (قوله وعدوها) أي البلغاء لان
المعتبر المتكلم البليغ عطف تفسير اشارة الى ان البلاء التبعديه (قوله بمعنى اسم
والفاعل الخ) اشهر في مثل ذلك انه مجاز يرسل علاقته التعلق وفيه ان التعلق عام
في العلاقات فلا يكتفي في البيان ولما عول المسند في علاقات استعمال أدوات
الاستفهام في غيره على مطلق الزوم تعقبه العلامة ابن قاسم بان الواجب بيان
جهة الزوم الخاصة فليقل العلاقة هنا الجزئية باعتبار ان المصدر جزء من مفهوم
الوصف ولا يعملوا علاقة مستقلة فلنأمل (قوله أن الظاهر) وجه الظهور بقاء
مفعول عند كونه مكانا على معناه وأما مصدرية فتحجج بالنقل لاسم الفاعل أو
المفعول كما سبق وأما حمله على الكلمة فمشتك قد بر (قوله طريق الخ) لا يقال
الحقيقة أولى بهذا المعنى لما هنا طريق معناها تنسها والمجاز طريق بالقرينة لانا
نقول علة التسمية لا تقتضي التسمية فانها مجزئة مناسبة حكمية لا تعطى حكم العلة
من الاطراد والانعكاس فاذا سمي شخص بابيض لحكمة اتصافه بالبياض لا يلزم
أن يزول الاسم بزوال البياض ولأن يسمى به كل من اتصف بذلك فلا تلازم في
النفي ولا في الاثبات نعم الوصف علة في الاطلاق لا اشتقاق دائر معه في الاستعمال
العلمي فكذلك المجاز من حيث الوضع الاصطلاحي لا يلزم أن يسمى به الحقيقة نعم
يطلق عليها بالمعنى اليكلي فتبصر (قوله بحيث يحصل) حشبة تعبد أو تعليل للجمع
وأما الجمع مع الشعور بما بينهما فيمكن بان يقال المجاز لفظ استعمال في غير ما وضع
له واللفظ يشمل المفرد والمركب لكن المصنف أراد فهم كل حقيقة تخصوصها
فعراف المفرد وحده وسأبقى بعرق المركب في القرينة السادسة (قوله أعني الخ)
هذا تعريف للمجاز وظاهر كلام الشارح السابق كغيره أنه حديثا لاذاتيات
وقال بعضهم التعريف الاصطلاحي رسوم لجواز ان الذاتيات أمور أخرى وراء

يمكن جمعها في تعريف واحد بحيث تحصل معرفة حقيقة كل منها بخصوصها (أعني الكلمة المستعملة)

ما يذكر ورده القطب الرازي في شرح الشمسية بان الرسمية تنوقب على الحزم
بالعرضة ولا يتخذه الجواز على اننا نقول لا معنى للذاتيات الا ما اعتبره أهل ذلك
الاصطلاح (قوله الكلمة) خرج الحجاز بالحذف والزيادة فانه معنى آخر كما سبق في
البجيلة فلا يحسن ذكر ذلك في المرسل الا ان يقال التاء للوحدة فتأتي التعريف
التي لهاية نظير ما يقال في كل ولا يحسن القول بانه ضابط ولا تقدير مضاف أى
ماهية الكلمة الخ كما لا يحسن تجريد التاء من الوحدة والادخل غير المقرد الحق
أن الوحدة ملاحظ معناها في حد ذاته من حيث اعتبارها في ماهية الحجاز المقرد لا من
حيث اتصاف الافراد بها نظير الحيوان في تعريف الانسان فتأمل (قوله الكلمة
قبل الاستعمال) الذي في كتب النحوان الكلمة قول مفرد قالوا والقول اللفظ
المستعمل فينبذ الكلمة انما قال للمستعمل وأهل البيان أرادوا بالكلمة مطلق
اللفظ المقرد فزادوا مستعملة وتوصلوا بها لقولهم في غير ما وضعت له (قوله غير الخ)
المنفي عن الحجاز الوضع الاولي الاصل فلا ينافي الوضع الثانوي التبعي وبه يرجع
الخلاف في أن الحجاز موضوع لفظيا ثم وضعه نوعي فالوضع بعد تقرر الحقائق
يقول كل سبب يدل على مسببه بالقرينة مثلا وان احتمل تبعيته للحقيقة في
الشخصي فاسد وضعه لمعناه اصاله وبالبناء عليه لما ينمو بينه علاقة بالتأويل
وهكذا واما الحقيقة فوضعها اولى ثم نازة يكون لشخص الالتفات وتارة يكون لنوع
كلى كالتركيب وصيغة المشتقات ثم ظاهر ما هنا ان السكلى في الجزئى مجاز لتحقق
الغيرية والشهور ان حقيقة من حيث تحققه فيه مجاز من حيث الخصوص لما ان
السكلى خرد اعتبارى له لا موجود في ذاته والا لشخص وانما اضيف له لا تزاغه
منه فليس اعتبارا اختراع لا يستدل شي كالكاذب فهو الكل المنسوب اليه فكل
منهما نسب للاخر واجمعوا على عدم وجود السكلى استقلا لا اوللاطلاق والتقسيد
ويبعد ما قيل انه استعارة لمساواة الفرد لما في الذهن وقال السكلى بن الهمام
المقدمون لا يعرفون الا انه حقيقة واللام في تعريفها للعلة لاصلة الوضع والسكلى
وضع لاجل استعماله في الجزئى وينبى انه ليس حصر او الا كان السكلى الطبيعى
مجازا فتدبر (قوله كل) هذا توضيح لمعنى ما قلنا من صيغ العموم لا تقدير محذوف
في المتن أى مغاير جمع ما وضعت له أى ليس واحدا لما وضع له أى لا يصدق
عليه موضوع له فبما في معنى غير من التقي تعلق بكل فرد فرد المعنون عنه بالسور
السكلى ولا يناسب ما قيل اداة التقي اذا تقدمت على كل كان من سلب العموم
وهو يصدق بالسلب الجزئى والثبوت للعض فيصدق على المشترك المستعمل في
أحد معنييه انه مستعمل في غير كل ما وضع له فلا يصح الجمع له من عموم السلب
من غير الغالب على حد والله لا يجب كل احتمال فخور ولا يخفى أن صدق ذلك على

خرج الكلمة قبل
الاستعمال كلفظة اسد
بعد وضع الواضع لها
وقبل استعمالها فانها
ليست بمجاز كما انها ليست
بحقيقة (في غير) كل (ما)
أى معنى (وضعت) هى
(له)

أخرج الحقيقة مرتجلة كانت

كسعاد أو أد أو متعولة
كفضل واسد أو مشتركة
كعين لان هذه مستعلة
فما وضعت له اذا مراد
أن لا تستعمل في شيء
تكون موضوعه له
وزاد غير المصنف بقدي
في اصطلاح القضاة
أي تخاطب المستعمل
بكسر الميم لخرج
ما كان من الحقيقة له
معنى آخر باصطلاح
آخر كلفظة الصلاة
المستعلة بحسب الشرع
في الأركان الخصوصية
فانه يصدق عليها أنها
كلمة مستعلة في غيرها
وضعت له لكن بحسب
اصطلاح آخر وهو
اللغة لا بحسب اصطلاح
تخاطب المستعمل وهو
الشرع وكلفظة الصلاة
المستعلة بحسب اللغة
في الدعاء فانها يصدق
عليها أنها كلمة مستعلة
في غيرها وضعت له
لكن بحسب اصطلاح
آخر وهو الشرع لا بحسب
اصطلاح قضاة
المستعمل وهو اللغة
والحق ان قوله لعلاقة
مع قرينة كفي عن
علاقة متعلق بالمستعلة

المشترك المذكور والغتات الى ان المراد بالكل الهيئة المجتمعة وهذا غير مقادسلب
العموم ثم عموم السلب وسلب العموم انما هو في مقام ذكر فيه اداة العموم وتعلق بها
حكم ثم توجه التثني لهذا الحكم يقال ان تأخرت كل على اداة التثني كان من باب سلب
العموم أي سلب عموم هذا الحكم لجميع الافراد فنقول آخذ كل الدراهم أي ان عموم
الاخذ للدراهم انثني فيصدق بثبوته للبعض وهذا لا يتأتى هنا بل ما هنا في تسلط
على نفس اداة العموم وكل حكم تعلق باداة العموم كان ثقباً أو ثباً فانها هو متوجه لجميع
الافراد نحو لارجل فتبصر (قوله مرتجلة) من الارتجال يعني السرعة لعدم بطلها في
معنى آخر قبل (قوله كسعاد) ولا يشك بان العلم وضع للصغير وتعبير بالكبر لان
العرف المعمول عليه في الاستعمال لا يكثر فيه بهذه التعبير به وسبق في البسطة
خلاف في الاعلام (قوله وادد) أو ود عليه بعض النسخة النقل من جمع اداة فعله من
الود قلبت وادد همزة (قوله كفضل واسد) أي علمين الاول منقول عن المصدر
والثاني اسم جنس عين (قوله أو مشتركة) اختلفوا في استعماله في معنييه وعلى
جوازه فهل هو حقيقة أو مجاز اذ لا يلزم من وضعه لكل معنى وضعه للجموع
(قوله في اصطلاح القضاة) ظرف للموضع من حيث الحكم به لان حيث
تحصيله فلا يتأني رجحان ان الواضع هو الله تعالى والهم (قوله تخاطب المستعمل)
بمعنى اذا حصل تخاطب وليس يلزم حصول تفاعل بالفعل حتى لا يشعل استعمال
الشخص وحده وطاش ما أطال به بعض الناس هنا (قوله لخرج) لم يجعل القيد
لادخال الصلاة لغنى في الأركان للجزئية وشرعاً في الدعاء الكلية قبل لانه اذ اخله
قبل القيد ويكفي الصدق ولو لم ينعى الوجوه وأنت خير بان هذا الحكم في
الجمع والمنع فاما أن يكتب ببعض الوجوه فيهما أو لا فيهما والخروج من بعض
الوجوه في صورتي الحقيقة حاصل قبل القيد أيضاً فتدبر جداً (قوله كلفظة الصلاة)
ان قلت هذه من الحقيقة المنقولة وسبق خروجهها بالقيد الذي قبل هذا قلت اما أن
يجب على ما افاده في كبره بان هذا ليس قيداً مستقلاً بل قرينة على المراد بالوضع
فصير اسناد الاخبار لكل لما ان لكل دخلاً أو يخص السابق فيقول في اصطلاح
واحد كذات لنوات الأربع عند القوي بكل ما بد تأمل (قوله وهو اللغة) فلا
مانع من تسمية اللغة اصطلاحاً (قوله ان قوله لعلاقة) قبل ان الامور والاعتبارية
تلاحظ فيها المحيثة وهي المقنية أي من حيث انه غير فرد بان الاستعمال من
حيث العلاقة المتحصلة لا من جهة الغيرية والجواب أن المعترض فهم حيثية
التعليل وانما المراد حيثية التقيد المعبرة في الجملة فتدبر (قوله مع قرينة)
لا حاجة له في الاغناء (قوله بتقدير مضاف) هو مجرد توضيح لمقام لام التعليل (قوله
لعلاقة) الاكثر التعمق في المعنوية والعلاقة قول القرينة كان الجواز ابلغ من الحقيقة
قيد في اصطلاح القضاة كما اشرت الى ذلك بتقدير مضاف بقولي (لا ملاحظة) (علاقة) متعلق بالمستعلة

أى أريد تصرفا دال على كمال المتكلم واعتباره لا من البلاغة المعروفة لانها تتبع
القسمات وقد اتفقت أغلبية الحجاز بالمعنى السابق فيما أنشده الشيخ شهاب
الدين بن حجة رحمه الله تعالى

قالت متى الظن يا هذا فقلت لها * أما عند ازعوا ولا فعد عند

فأمطرت ثؤلوا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد

فانظر فضل هذا على الحقيقة أعني أنزلت دمعاً من عنبها وابت خدها وعضت على
أصابعها باسنانها ونهماً أيضاً فارق الكذب فان الكاذب لا يعتبر تأويله بل بالعلاقة
ولا ينصب قرينة بل بروج ظاهره ولذا رد على من أنكروا وقوعه في القرآن زاعماً

أنه من قبيل الكذب والتبس تأويل العلاقة على الفارسي وبعضهم كما في جمع
المجوامع حتى نفى الحجاز من أصله ورده للحقيقة أى لان الاسد انما يستعمل في الشجاع
بعد ادعاء أسديته فلم يستعمل لفظ أسداً في معناه نعم إثبات الاسدية للرجل اثبات

الشيء الى غير ما هو له وهو ميل لرد الاستعارة الى الحجاز العقلي وقد أول في التخصيص
وشرح على معنى ان العفل فيهما تصرفاً لينظر ثم المشهور والاكتفاء بسماع نوع
العلاقة ولا يؤخذ كلاً الا ترى تفرق الحذف مع تعييد علماء العرب حذفت بعض

الاشياء كالفاعل بمواضع مخصوصة وتقررت أيضاً السببية والمسببية الراجع لها
تضمن شرين معنى روين في قوله شرين بما البحر ثم رفعت * مع اختلاف فهم هل
التضمن يقاس أو يقصر على شخص ما ورد في بعض الاشياء له أحكام تخصه والمتبع

يتضح له ما ذكرنا (قوله قصداً) خرج الغلط اللساني (قوله استعمالاً صحيحاً)
خرج الغلط القلي بالنسبة للواقع وان كان حقيقة أو مجازاً في اعتقاد المستعمل كأن
يعتقد الكذب سبباً أو شجاعاً فيستعمل فيه أسداً ولم يخرج الغلط بالقرينة كما فعل

عصام لتأخره عن ان الحال قرينة وان لم يقصدها المتكلم تدمر (قوله مع قرينة)
قال الشيخ عصام الدين الاولى لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من تواسع
العلاقة ويوقش بأن مع تدخل على المتبوع فليل لاحظ غير الغالب نحو ان الله

مجنوا لا يظهر ان ادخال لام العلة على العلاقة وجعل القرينة من تعلقات صفاتها
يقضى ان العلاقة أصل في التصديق قلب كذا العطف تابع قلنا لكنه مقصود
بالحكم أيضاً بخلاف الصفة فلجمرد التقييد لم يشترط الاصوليون مقارنة القرينة

لمجواز تأخير البيان لوقت الحاجة وراها البيانون مقارنة كما سمعوا والظاهر
تقييد كلامهم بما اذ لم يتعلق غرض بعدم بيان المرادوا الا الاصوليون استندوا
لما في كلام الله ورسوله وهو أبلغ كلاماً ولا إبهام لغرض جائز وان لم ينطاع على

خصوصه في كلام الشارع فيرجع الخلاف لفظياً ويحتمل أن يشكك البيانون
قرينة في مثل ذلك وان خفيت وانما احتاج الحجاز لقرينة تبيين المراد منه لئلا يبادر
الحقيقة

أخرج الغلط فمؤخذ

القرس مشيراً الى كتاب

لان هذا الاستعمال ليس

للملاحظة علاقة وان

أريد بالمستعملة المستعملة

قصداً استعمالاً صحيحاً

خرج الغلط بتعدي المستعملة

(مع قرينة ما نعت عن

ارادته) أى ارادة ما

وضعت الكلمة له

أخرج الكتابة كقولنا
 فلان كثير الرماد فان
 المراد بكثرة الرماد
 لازمه وهو كثرة الضافة
 فانه ينتقل من كثرة
 الرماد الى كثرة الضافة
 بواسطة ان كثرة الرماد
 تستلزم كثرة الجروهي
 تستلزم كثرة الاحراق
 للحطب تحت القدر
 وهي تستلزم كثرة
 الطبخ وهي تستلزم
 كثرة الاكل وهي تستلزم
 كثرة الضفان وهي
 تستلزم كثرة الضافة
 فالرماد الموصوف
 بالكثرة يصدق عليه
 انه كلمة مستعملة في غير
 ما وضعت له علاقة مع
 قرينة والقرينة هنا
 حالته وهو كون القمام
 مقام مدح لكن تلك
 القرينة لا تمنع ان يراد
 مع ذلك نفس الرماد
 (وان كانت علاقته)
 المعتدلة غير المشابهة)
 بين المعنى المجازي والمعنى
 الحقيقي كاعتبار ما كان
 كاطلاق البئيم على الكبير
 الذي لا أب له وكاعتبار
 ما يؤل اليه كاطلاق
 الحجر على العنبر الذي
 يؤل الى كونه خمر

الحقيقة كما انه احتاج للعلاقة لعدم الوضع والاستعمال من شأنا شأنا
 شاء (قوله مانعة) منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن أحاطه
 من الاصوليين رأى ان القرينة تمنع من الحقيقة وحدها ما عوم المجاز فإثر اتفاقا
 والفرق بينهما اعتباري فان لوحظ شخص المعنيين فالاول اوكلى شملهما كطلق
 محترق في أسد فالثاني وعليهما يفرغ التغليب نحو أسدين للشجاع والسبع فقدر
 قال الشيخ عصام الدين في الرسالة القارسية وهنابحث قوى وهو ان المجاز المرسل
 والاستعارة مع كونهما مدارا للبيان ليس عليهما دليل قاطع وذلك لان القرينة
 غاية ما فيها المنع من اعادة الظاهر في الكلام ويعد ذلك محتمل بقدر مضاف وان
 الاصل رأيت شبه أسد مثلاً قال فان قلت نقول بالمبالغة التي في الاستعارة قلنا
 تحصل بالمبالغة محذوف المضاف واحلال المضاف اليه محله وردة المولى في التعريب
 بان أغراض البقاء انما تحصل بالتصرف في المعاني لا بمجرد تصرف لفظي محذوف
 ونحوه (قوله أخرج الكتابة) بناء على انها بواسطة أفعالها مجاز فداخلة أو
 حقيقة فخرج بقيد التعريب قال العصام اعادة المحققى للانتقال لا بد منها فيهما
 وبالأستقلال متفية فيهما فلا فرق بين المجاز والكتابة اذا ورد بان الفرق باثر ثالث
 وهو الاخبار بهما في الكتابة لكن المحققى تبع والمقصود غير ولا يمكن ذلك في
 المجاز لان الرجل حقيقته تنافي السبعة كمال في المحذوفى فلا يمكن اجتماعهما وأما
 الارادة للانتقال فيمجرد اخطار بالبال لا قصد اخبار ولا يخفأ ان هذا انما تجتمع
 بين الحقيقة والمجازى وأنه يترق على ان المعنى المجازى دائماً مناسف الحقيقة
 فلا يصح نحو كثرة الرماد مجازاً في الكرم والاهم الفرق فليمر وقال السعدو المراد
 ان الكتابة يجوز فيها الحقيقة وان لم ير بدال فعل لصحة بيان الكلب وان لم يكن له
 كلب بل قد يستعمل المعنى خارج كاستيق في محبت البسلة من نحو ليس كمثل
 شئ قال ابن يعقوب لكن المتكلم لم ينصب تلك الاستحالة في الكتابة قرينة فليقدر
 (قوله لازمه) هذا على أحسن الطريقين من ان الكتابة اطلاق المازوم وارادة
 اللازم وهي طريقة الخطيب وعكس السكاكى وان جمع بان تساوى الزوم
 يصح كلا ويكفي الزوم العادى بل الادعائى (قوله المعتبرة) يؤخذ من مجرد
 الاضافة اذ لا معنى لاضافة العلاقة للمجاز الا من حيث ابتناؤه عليها واعتبارها فيه أو
 من جعلها للعهد والمهود والعلاقة المتقدم ذكرها المدخولة للام العلة فهي معتبرة
 ألبتة (قوله غير المشابهة) خرجت المشابهة قولوى الصورة كفرس للفرس فهو
 استعارة خلافاً لمن جعله مجازاً ومرسلاً وجعلوا من علاقات المرسل الضمنية كاسد
 الجبان والحق أنها بالتهكم ترجع للمشابهة الترتيلية والاستعارة تليجية نسبة
 للتبليغ بتقديم الميم الا بياين بما فيه ملاحه وجعلوا منها الالة والقاهر رجوعها

وكالسبية والمسببة نحو وعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث وكقولنا امطرت السماء بنا أي غيثا
 يكون النبات مستبعا عنه فهو (مجاز مرسل) سمي بذلك لأنه أرسل عن ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به
 (والا) تكن علاقته المعتبرة غير ١٨ المشابهة بان كانت المشابهة كالاسد اذا أطلق على الرجل الشجاع

في نحو رأيت أسدا في
 الحمام فالعلاقة بين الرجل
 والأسد هي المشابهة في
 الشجاعة والشجاعة هي
 وجه الشبه فينتقل الذهن
 من المشبه به الى المشبه
 بواسطة القرينة وهي
 قولنا في الحمام (فهو) أي
 الجاز (استعارة مصرحة)
 التقيد بالمصرحة معترض
 بان الجاز الذي علاقته
 المشابهة لا ينحصر
 في المصروفة بل يشمل
 الممكنة انتهى بالاستعارة
 مجاز علاقته المشابهة وهي
 أن يقصد أن الاطلاق
 بسبب المشابهة فلا يكتفى
 بوجود المشابهة بين
 الطرفين من غير قصد اليها
 فاذا أطلق المشفر على
 شقة الانسان فان قصد
 تشبيهها مشفر الابلى في
 الغلط والتدلي فهو استعارة
 وان أريد انه من باب
 اطلاق التقيد على المطلق
 فيمجاز مرسل والى هذا
 أشرت فيما سبق في حل
 المتن بقصد العلاقة

للسببية فان الـ لا تسبب وكذلك ترجع السببية البدلية نحو يا كل الدم أي الدية
 التي هي بدله وقد أثرنا سابقا للنقطة في بعض العلاقات أيضا فالجمله لا بعول على
 مجرد قولهم علاقات المجاز المرسل خمسة وعشرون ونحوه ورجع العلامة بن قاسم
 في شرح المحلى على الوردقات اطلاق المدلول على الدال للجواز اذ يتخلل محاوره
 الدال للمدلول ولك أن تقول العلاقة الحالية يتخيل ان الدال محل للمدلول والمعاني
 كائنه في الالفاظ أو المسببة والسببية باعتبار الفهم وبالمجمله المحاذق يعرف مقال
 كل مقام ونما ينبغي التنبيه له ان العلاقة قد تكون مركبة من نوعين عند تعدد
 الاعتبار كاستعمال اداة الاستفهام في الانكار قبل لاحظ أولا ان الاستفهام
 مسبب عن الجهل ثم ان الجهل سبب في الانكار ولا ضرر في ذلك فان
 الغرض تحقيق الارتباط قدبر (قوله وكالسبية الخ) فيه مع المثالين بعد
 لفوض مرتب لانهم للفرق يعتبرون صفة الاصل بتخيل العلاقة عز وقيمة
 يرتبط بها المجاز قدبر (قوله عن ادعاء) لم يذ كر قول عصام لارساله عن التقيد
 بعلاقة مخصوصة لقوله في الكبير يظهر في الكل أما كل جزئ فقد اخصص بما اعتبر
 فيه ولا يخفك ان أصل التسمية لوحظ فيها الكلي (قوله في الشجاعة) الاولى في
 التجارة لان الشجاعة خاصة بالعاقل ومدخول في كلي جامع على الاظهر وان قرر
 شيخنا العدوي أنه وصف المشبه به (قوله معترض) أجيب بانه اقتصر على المتفق
 عليه فان الممكنة عند الخطيب التشبيه لا الكلمة المستعملة الخ وقرر لنا شيخنا
 العدوي ان الممكنة خارجة عن الموضوع فان قرنتها بالمشبه به لانها مانعة
 من اودائه وفيه أنه ينافي جعلها من المجاز المعروف بما ذكرنا فالحق ان الاطلاق من
 حيث ذاتها رز ومن حيث اضافتها للثمة مانعة قبل هي خارجة بالمستعملة لان اللفظ
 غير مدكور بل ولا مقدور في نظم الكلام كما سأتى فلا يوصف باستعمال فان أريد
 المستعملة ولو بالقوة دخلت الحقيقة فانها صالحة لان تستعمل في الغير وردد على
 هذا ما ورد على ما قبله من لزوم خروجها عن أقسام المجاز فالظاهر ان براد القوة
 القرينة من الفعل بحيث لو صرح به لكان مستعملا في الغير وهذا غير مجرد
 الصلاحية الحاصلة في الحقيقة ولو وافق المصنف غيره في عدم التقيد لكان أولى
 (قوله على المطلق) أي المتحقق في الانسان فان لوحظ النقل له بخصوصه ثانيا
 فيمجاز يرتبتي (قوله ولقظ أسد الخ) اختيار المذهب السعداني مستعارا للشجاع

بالمعتبرة ولقظ أسد في قولنا زيد أسد استعارة لانه استعير للرجل الشجاع فزيد أسد
 بمعنى زيد رجل شجاع فهو مستعمل في غير ما وضع له وليس فيه جمع بين الطرفين لان المشبه هو الرجل
 الشجاع لا يندرج هو انما لنفسه وأبحاث شريفة وشجاعتها الشرح (الفريضة الثانية) في تقسيم الاستعارة

المهم والمذكور خاص فلا يلزم جمع بين الطرفين ولما شتم القوم منه راتحة الجمع
وكانت الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه انتهت وإن كان هو علاتها ابتداء
جعلوا تشبيها بلغا يحدف الاداء وإيهام العينة بمثل السعدية تعلق المجازية
نحو أسد على وفي الحروب نعامه فدل على أن معناه مجتروا الطير اغربة عليه أي
بواله ويمكن القوم تعلقه بالوصف المشعر به ضمنا أو بمعنى التشبيه كما يقال أنت
على كالأسد أي تشبه بالنسبة إلى الأسد واعلم أن الاستعارة هنا بالمعنى الاسمي وقد
تطلق بالمعنى المصدرى فيشتق منها مستعار ومستعبر ومستعار له ومنه كفى التخصيص
في الجملة التشبيه بين المعاني واللفظ كقوله أخذ عارية من هذا المذايح ادعى
انه لا فرق بينهما ولذلك كانت ألطف أنواع الجحاز (قوله اسم جنس) المراد به هنا
ما يشمل علم الجنس (قوله كاسد) ولو قلنا انه للفرد المنتشر فإن الانتشار وعموم
الوضع يكفي في الادراج انما ينافيه الشخص بالوضع الخاص وكذا القول في اسم
الاشارة ونحوه بناء على وضعها الجزئيات فاندفع التوقف بان الاستعارة والادراج
انما تظهر على أن الموضوع له كلي فتدبر ثم يشير الشارح بالتشبيها إلى أن مراد
المصنف باسم الجنس السكلي لا بمجرد ما ليس مشتق حتى يشمل العلم الذي لم يشتر
بوصف ثم الكلي اما حقيقة أو تأويلا (قوله لان الاستعارة انما تمتع في العلم الخ)
علة القسم الثاني ومفهوم الاستعارة جواز المرسل كاطلاق زيد على جزئه لعدم
احتياجه للادراج المناسي العلمية ولا عبرة عين منه قياسا على الاستعارة للفارق
وجعل ضربت زيدا مجازا قلنا حيث ضرب بعضه وأما الاعلام في معانيها الاصلية
فقد مر الكلام في أنها حقيقة أو لافيا في الجملة والتعريف (قوله من أفراد المشبه به)
رده السيدان بالمعنى التاويل تكون بدعوى الاتحاد واجب عبد الحكيم بانها
لو كفت لقبيل بها في الجنس على انها ان كانت لا عن قصد فلفظ والافوض جديد
أو دعوى كاذبة فلا بد من التأويل بل في الادراج وهو توسع دائره الا فالسابق في
القصد ثم من أين الكذب مع أن ما شبه الشيء له حكمه فكانه هو وقد قال
السكاكي بنظر ذلك في المكتبة حيث قال بادعاءه عنه وأما الاكتفاء بها في
الجنس فلا يتناسب لان المتنق له فيه الافراد فيدرج فيها فتاقتة السيد جيدة
بالتأويل الصادق (قوله بعد التشبيه) يدل السابق على ان التأويل للاستعارة بعد
التشبيه بالشخص نفسه فاندفع التوقف بانه بعد التأويل يشمل المشبه فلا يتأتى
تشبيهه وقتل ولا حاجة لتجمل الجواب بانه يؤول بجواز تبلغ غاية لم يصلها المشبه وان دفع
أيضا القول بان المبالغة ملتفت فيها لذلك الشخص المعهود لا مطلق كريمة فاصله
ان التأويل تدبرى لتصح قاعدة الاستعارة والعرض الاصلى للحاق بالشخص
المعهود فيأمل والواو في قول الشارح وأن يكون زائدة أو عطفة على محذوف

إلى أصلية وتبعية (ان
كان اللفظ المستعار اسم
جنس) حقيقة كاسد
أو تأويلا تخاتم في
نحو قولنا رأيت اليوم
حاتما لان الاستعارة
انما تمتع في العلم الغرض
المتضمن وصفية بواسطة
اشتهاره بوصف لان
الاستعارة مبنية بعد
التشبيه على جعل
المتشبه من أفراد المشبه
به ادعاء فلا بد وان
يكون المشبه به كليا
والعلم ليس بكلي فإذا
تضمن وصفية ما بواسطة
اشتهاره بوصف أول
بكلي ليصح بعد
التشبيه جعل المشبه
من أفراد ذلك السكلي
تخاتم فانه متضمن
وصفية الجود

وكذا المتضمن وصفة
البخل وكسبان التضمن
الانصاف بالفضاحة
فيثبت بجواز ان يشبه
شخص بخاص في الجود
ويؤثر حاتم فيجعل كانه
موضوع الجود ادواء كان
ذلك الرجل المعهود أو
غيره فكأن أسدا يتناول
الجودان المغترس والرجل
الشجاع ادعاء كذلك حاتم
يتناول الرجل المعهود
وغيره ادعاء أي ادعيائه
موضوع لما يتناولهما
فهذا التأويل يكون
اسم جنس تأويل يكون
اطلاقه على المعهود أعني
حاتم الطائي حقيقة وعلى
غيره بمن يتصف بالجود
استعارة (أي اسمها غير
مشق) بان يدل على
ما يصدق على كثير من ولو
تأويل من غير اعتبار
اتصافه بوصف في الوضع
الاصلي فدخل نحو أسد
ونحو القتل فالأول اسم
عين والثاني اسم معنى
ودخل نحو حاتم فانه وان
اعتبر فيه وصفة لكنها
عارضة وعلى ذلك نهت
بقولي من غير اعتبار
اتصافه بوصف في الوضع
الاصلي أي من غير ان

أي لا بد من ذلك وأن يكون الخ أن قلت لم يعتبر التأويل يسمى بكذا قلت
التسمية لا تصلح غرضاً للبلغ في التشبيه على أنها تخرج اللفظ عن موضوع العلم فمن
ثم يضاف نحو على زيدنا يوم النصارا من زيدكم ولبنا لا يمكن بخلاف الوصفية
فما صرنا على المسمى الاصل اصاله فتدبر (قوله كذا) بالمهمة من مدار الشيء خلطه
بالمدر وهو قطع الطين الصغيرة اليابسة فعل ذلك نحو من بعد شرب ابائه بخلا على
الناس بعد (قوله كسبان) أصله الصائد يصيد كل ما رعيه والمعا في صيد الفصيح
(قوله الرجل المعهود) حاتم بن عبد الله بن الحشر ج الطائي جاهلي وابنه عدي
صحاوي وكذلك بنت حاتم التي اكرمها صلى الله عليه وسلم وأصله اسم فاعل حتم
أوجب (قوله أو غيره) لكن ما عدا المشبه لان تناوله بالادراج يعدو بالجملة هنا
علان ادعاء له افراداً وكلية في نفسه كاسم ادعاء الادراج الحاصل في أسد
وغيره والشارح أدرجهما في قالب واحد وأصله من كلام السعد (قوله أي اسما
غير مشتق) يتناول نحو ص من أسماء الافعال وفي الفارسية انها تبعية لمصادر
محقة أو مقدرة فاستعاره هيئات لتعبر تابعة لاستعارة البعد المحسوس للتعبر بجامع
عدم النيل مثلاً واعلم ان هذا اظهر ان علقت التبعية بعدم استقلال المعنى وقيل
مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل أولفظه ولوحظ دلالة على معناه قبول للأول
بالواسطة اما ان علمنا التبعية بقصد المصدر المنة وتقرع غيره كالمصدر فهي
قاصرة على نحو زوال ودراك من المشتقات التي لها مصادر بالفعل وفي غيرها أصلية
ويتناول أيضاً أسماء الاشارة وفي الفارسية تبعتها لتضمينها معنى الحرف ووضعها
للجزيئات فاعتبر اولاً تشبيهه مطلق معقول بملوك محسوس مثلاً وقد يقال لا يلزم
من تضمين الشيء معنى الشيء أن يعطى حكمه ويتناول أيضاً الضمائر وذكر البهاء
السبكي في عروس الافراح احتمال تبعتها المرجعها فهي في نحو رأيت أسداً
فصدته حقيقة وفي نحو رأيت أسداً في الحمام فامرته مجاز ثم قال وهو الحق
والحق ان الضمير حقيقة فهما فان وضعه على أن يعود لمقدم عبر عنه بلفظ حقيقي
أو مجازي نعم اذا استعمل في الخطاب وقلنا انه مجاز على ما حققناه في مجتبات الالتفات
من البسمة خرى في الاصاله والتبعية على ما تقدم في اسم الاشارة ويتناول أيضاً
المتى والجمع وقرنوا والدين الشيخ على الشبرا ملى على العصام استظهاراتها
تبعية للفرق بطرأ عليها في حال التثنية والجمع نحو فمستقل عاني المفرد فليتأمل
(قوله ودخل نحو حاتم) أي فقيده في الوضع الاصل للدخال بخرج الصفة بما
فيه خلافاً لما هو منه كلامه بعد فتدبر (قوله عارضة) أي فلا ينظر لها حتى تكون
استعارة تبعية كالمشتق اذا يلزم من تأويل الشيء بالشيء أن يعطى حكمه خلافاً لما
في الاطول ويلزم تبعية اسم الاشارة والضمائر لتأويلها بتفسيرها اليه ومتكلم الخ بل

تحوذ يدوعرومالم يضمن
وصفة وبقولنا من غير
اعتبار واتصافه بوصف في
الوضع الاصل استعارة
الاسماء المشتقات كضارب
لانه اسم وضع لذات متصفة
بالضرب (فلاستعارة)
استعارة (أصلية سميت
بذلك باعتبار انها ليست
مفرعة عن شيء بل مستقلة
برأسها بخلاف التبعة كما
يأتي أولها أصل في الجملة
للتبعة لان بعض أفرادها
وهو استعارة المصدر
والمعلق أصل لاستعارة
المشتق والحرف وهذا
يشعر قول المتن بعد ذلك
لحصر ما هنا الخ أولاتها
الكثيرة من قولهم هذا
أصل أي كثيرة بالنسبة على
كل من الوجه للبالغة
كاجري (والأ) يكن اللفظ
الاستعارة اسم جنس بان
كان فعلا أو حرفا أو اسما
مشتقا مثال الاستعارة في
الفعل والاسم المشتق
نقلت الحمال أو الحمال
ناطقة كذا فيقدر تشبيه
الدلالة بالنطق في إيضاح
المعنى وايضاه الى الذهن
ويقدر ادخال الدلالة
في جنس النطق وبقدر
استعارة لفظ النطق للدلالة

الموصول لقولهم انه مع صلته في قوة المشتق (قوله وخرج بالاسم) قيل في مثله الاولى
وخرج عن الاسم اذا لحسن للدخال لا لاخراج قلنا كل من عن وباعا للسببية صحيح
حيث كان من خروجه بنفسه انما الاشكال لو قيل أخرج من الخارج ورد (قوله
في الجملة) أي على الأجمال الصادق بالكل والبعض فتعليله بالبعض بعدم
تعليل العام بالمخاص لا لتعليل الشيء بنفسه كما يتوهم من تفسيرهم الجملة بالبعض
وانما ذلك اختصار على المحقق نظير الماهية والمجزئية فتأمل (قوله وبهذا يشعر الخ)
من باب وبضد ما تميز الاشياء بحيث غلبت التبعة بتبعيتها لغيرها فالأصلية بتبعة
غيرها لها وقد يشعر بالاول أيضا وهو عدم تبعيتها في ذاتها قد بر (قوله أولاتها
الكثير) ان قلت كيف هذا مع ان الأصلية في بعض الاسماء والتبعة في بعض
الاسماء ايضا وكل الافعال والحروف قلت الملتفت له الافراد المحصلة لا الأنواع
وظاهر ان مع كل تبعية أصلية قبلها ثم تنفرد الأصلية بخو الاسد (قوله للبالغة)
الثقات لمراد بالاصل لا لفهمه الا عموم وجه المبالغة انه قيل ان هذا الامر بلغ النهاية
حيث لا ينسب لغيره اذ كل ما عداه حقير بالنسبة له فلا يمكن الانسبة لنفسه
أو أنه لسمكاه يقدر التعر بدمنه والنسبة بين الاصل والجرد (قوله فعلا) يشمل مالا
مصدره كيدرو يدعونهم ويشس ويمكن أن يقدر ما مصادير نظير ما سبق في أسماء
الافعال أو يكتفي بالتشبيه في المعاني من الاحداث وان لم يوضع لها مصدر من
المادة وشمل أيضا ما اقترن بالحرف المصدرى نحو يعجنى أن تقتل زيد بمعنى تضربه
ولا يقال أصلية باعتبار تأويله بمصدر فان الاعتبار للفظ المذكور وهذا نظير ما سبق
في تأويل نحو حاتم (قوله واشتقاق الفعل أو الوصف منه) أي من المصدر والمستعار
فلا حاجة لتشبيه والاستعارة في المشتق بعدل هما ساويان من المصدر ثم هذا باعتبار
المادة وقد تكون باعتبار الهيئة كما في أمر الله معني يأتي فظاهر كلامهم اعتبار
الاستعارة في المصدرين أيضا قيل ورد اتحاد المادة واختلاف الزمان خارج
عن المضاد فالحق ما قاله الشيخ عصام الدين من الاكتفاء فيها بالتشبيه وأفاد
أيضا ان معنى تبعية في هذا ان الكلمة المركبة من المادة والهيئة مستعارة بالتبع
لاستعارة جزئها وهو الهيئة وهو قيد الدخول في التعريف من غير ان يراد بالكلمة
ما يشمل الهيئة الا من حيث المتبوع مع امكان تبعية المجموع للمادة بالقياس على
ما قال فتدبر ثم في الثقات الى أن المجموع موضوع عنه اذا وضعت المادة للحدث
والهيئة للزمان كان المجموع موضوعا للمجموع فيوصف بالحقبة والمجاز وان
استشكل بان وضع المادة شخصية والهيئة نوعي فوضع المجموع فيه تحكم ان جعل
على أحدهما وتناقض ان جمع بينهما وقد وضع ذلك في علم الوضع بقى أنه هل
يستعار الفعل باعتبار جزئ مدلوله الثالث وهو النسبة على ما فيه خلاف في شرح

واشتقاق الفعل أو الوصف منه فالاستعارة المقدر في المصدر أصلية وفي الفعل أو الوصف تبعية

ومثال استعارة المحرف استعارة لفظ في معنى على في ولا صليتم في جذوع النخل قدر تشبيه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة بجماع التمكن وقدر استعارة لفظ الظرفية المطلقة للاستعلاء المطلق فمضى التشبيه للاستعلاء الخاص الذي هو معنى على والظرفية الخاصة التي هي معنى في فاستعير لفظ في الموضوع لعل لكل حرف من حركات الظرفية للاستعلاء الخاص ولا صليتم قريبة وكذا استعارة اللام في قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فيقدر تشبيه ترتب ٢٢ نحو العداوة والحزن على نحو الالتقاط ترتب العلة الغائية كالحاجة

والثبني بجماع مطلق الترتب الأعم من الطرفين فالترتب الثاني متعلق بمعنى اللام فقد واستعارة الترتب السكلي المشبهة للترتب السكلي المشبهة فمضى التشبيه بمعنى اللام الذي هو الترتب الحزفي فاستعير لفظ اللام واستعمل في الترتب الحزفي والعداوة والحزن قريبة وإلى ذلك أشار بقوله فالاستعارة تبعية لمجرىها أي الاستعارة بمعنى الاستعمال إذا الاستعارة تطلق على ذلك على نفس اللفظ في اللفظ المذكور أي المشتق والمحرف المستعار من بعد مجريها تقدير أي المصدر أن كان المستعار مشتقا سواء كان فعلا أو اسماء (و بعد مجريها تقدير أي في متعلق معنى المحرف) أي فيما يتعلق به معنى المحرف (أن كان) اللفظ المستعار حرفا والمراد بمتعلق معنى المحرف ما أي معنى كلي (يعبر به) أي ذلك المعنى السكلي (عنه) أي عن معنى ذلك المحرف عند تفسيره (من المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه) كالاستعلاء والانتفاء فأنذا أردنا أن نفسير معنى من في قولنا سرت من البصرة قلنا معناها ابتداء الغاية وكذا نقول في معناها الظرفية وهي معناها الغرض فهذه ليست بمعنى المحرف واللام كانت حروفا بل أسماء لأن الاسم هو الحرفية إنما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقة بمعانيها أي إذا فادب هذه الحروف معاني جعلت تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام

العصا والظفر الاستغناء عن ذلك بالجاز العلي وعلى إرخاء العنان فالقسم تسابعة لأن الأجزاء ثلاثة حدث وزمان ونسبة فيتجزؤ في كل واحد أو في اثنين أو في الثلاثة ومثال اجتماع الثلاثة ليستنبط منه المحاذق بقية الأقسام أن نقول قبل الأمير زيد يعني يضرب به خدمة فتشبه الضرب والاستقبال والنسبة للسبب لا محرم بالقتل والمأضي والنسبة للفاعل الحقيقي بجماع شدة الأيداء أو التحقق ومطلق الارتباط وتستعير الفعل الموضوع للشيء به للشيء فقدر (قوله استعارة في) وقال الكوفيون حروف الجر مشتركة بين ما وردت له في حقيقة هنا (قوله لمعنى على) قيل كان يشق المجدوع وضع الرجل في داخل جرابه فالظرفية حقيقة (قوله استعارة لفظ الظرفية) الحق أنه لا داعي لهذا إنما الذي يسرى التشبيه كما قال بعدوا إنما استعروا المصدر لداعية الاشتقاق منه (قوله ترتب) أي في الخارج وإن كان باعثا في القصد من باب أول الفكر آخر العمل وقيل لأم العير ورواية حقيقة على حده ما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قوله نحو العداوة والحزن) أي عاين شأبه الترتب على ذلك الشيء (قوله كالحاجة) هذا باعتبار الشان وأن لم يقصد هو حال الالتقاط فأنهم التقطوه أولا بل يجمع أي بعد ذلك فتأمل (قوله قد واستعارة الترتب) فيه ما سبق (قوله بمعنى الاستعمال) ويبعد أن يراد اللفظ من جريان السكلي في الحزفي بمعنى حقيقة فيه فقدر (قوله متعلق) يقع الادموان كان التعلق نسبة بينهما لأن الأولى اعتبار السكلي أصلا والحزفي تعلق به (قوله ابتداء الغاية) الأضافة لادنى ملاسة أو المراد ابتداء ذي الغاية (قوله واللام كانت حروفا) اختيار الكلام البعد من واقعته على أن الوضع للجزئيات لا كليتها وإنما صحح الالة على أن الواضع غير الله ولا فهو على الأشياء تفصلا في عن الالات وجعل السعد الوضع السكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات فلم يكتفوا بهذا الشرط فأضاف في الحرفية والاسمية والمزوء مجازات لاحقاق لها وسبق لك فهم مع صحة أن السكلي في الحزفي حقيقة (قوله بنوع استلزام) واقفوع لانه من أحد الطرفين دون الآخر فإن الخاص

قوله في المقاسم فمعنى
الحرف نسبة جزئية غير
مستقلة بالمفهومية فلم
يصح أن يحكم عليه
بأنه مستعار ولم يصح
اتصافه بوجه الشبه
فكانت استعارته تبعية
والفعل ملحوظ فيه
النسبة إلى الفاعل سواء
قلنا أنها داخله في مفهومه
على رأى أو خارجة عنه
على رأى فهو غير مستقل
بنفسه من حيث النسبة
إلى الفاعل استقلالا تاما
فكانت استعارته تبعية
ومثل ذلك يقال في باقي
المشتقات وهائنا أبحاث
شبه ففهمنا حقيقة متينة
سبحانها في الشرح
(وأكثر النسخة السكاكي)
تقليل الأقسام (وردها
إلى) قرينة (الممكنة)
وردة قرينة التبعية إلى
نفس الممكنة في المثال
المتقدم وهو نطق
الحال القوم يجعلون
الاستعارة في نطق
كهم والحال قرينة
وهو يجعل الحال استعارة
بالكناية عن المتكلم
والنطق قرينة الاستعارة
(كما ستعرفه) في
القرينة الثانية من القيد

يستلزم العام دون العكس (قوله غير مستقلة فلم يصح) إن قلت قد يحكم عليه في نحو
معنى الحرف مغاير لمعنى الاسم قلت هذا أن لوحظ من حيث ذاته وعدم استقلاله
إذا لوحظ آلة للجمع بين شيئين معر فالحالهما فلا يكون ملحوظا بذاته ألبتة ولا يعبر
عنه حيث إذا بالحرف وقد مثل السيد ذلك بالمرآة تارة تعتبر آلة للغير فلا يحكم عليها
وتارة ينظر لذات جوهرها فتكون مقصودة وتظهر أن السكلى لا يجعل آلة فذلك
كان من معاني الأسماء دون الحروف فتدبر بتدفع عنك ما يتجسس هنا من
التعيزات فلنفس مجرد كون الشيء من الأمور والنسبية فاضا عليه بهوم عدم
الاستقلال بالمفهومية إن قلت مقتضى عدم الاستقلال عدم التشبيه والاستعارة
أصلا لا تبعية ولا أصلية فإن في ذلك حكما من حيث كان قلنا من القضايا المسئلة
بغير في التابع ما لا يتغير في المتبوع نعم يقال هلا اعتبرت التبعية للجزئ من حيث
ذاته التي سبق استقلاله باعتبارها فإن ذلك أقرب من الانتقال للسكلى وكما أنهم
رأوا ملاحظة السكلى أنسب لاندراج المقصود تحتها فيسهل الانتقال بخلاف
المتغايرين بالاعتبار فتدبر (قوله استقلال تاما) وأما أصل الاستقلال في نفس
المحدث فتبايت غير أنه لا بد أن ينسب لصاحبه فصحته غير مستقلة ولم يعول
في التعليل على كونه غير قادر الذات لأنه لا يشمل أسماء المكان والآلة فإنها تارة
تحتج أجزاءها في الوجود مع أن الحكم يكون على غير القار نحو حركة مربعة
وزمان طيب فلذا انتقد التفتازاني التعليل به وعول على ما أسلفنا غصه من أن
المصدر هو المقصود الأصلي (قوله أبحاث) سبق كثير منها ومن جملة ما ذكرنا في
الأقسام من أن الممكنة تكون تبعية نحو أراق الضارب دم زيد ومنها أن المصنف
قال في حواشي هذه الرسالة لم يقع منهم تضرع بتقسيم المرسل الأصلي وتبعي ثم استند
لوقوعه بما قاله في فإذا قرأت القرآن فاستعذ بمعنائه أردت القراءة فإن الإرادة سبب
القراءة وناقشه العصام بما كان أن كلامهم بيان الجزء المعبر بالحجاز لا للتبعية وأيده
الديلمي عليه بأن المرسل لا يعتمد الحكم بالمشابهة فلا يقتضي الاستقلال وفيه أنه
يعتمد الحكم بعلاقة فالحق أنه يكون تبعيا ويمكن اعتباره في الهيئة السابقة ما باعتبار
الإطلاق والتقسيم في الزمن أو أن المستقبل بول كونه ما ضا فإن الاستقبال سابق
ثم الحال حيث اتحد الموصوف واقترع عليهما بن هشام في المعنى نعم في أزمته مختلفة
يسبق الماضي ثم الحال ثم الاستقبال وهو الذي يفهمه عوام الطلبة كقَالَ بوهو
صحيح أيضا كما في الدعاميني (قوله تقليل الأقسام) ولم يعكس لأن التبعية لا تنوب
عن الممكنة في نحو ألقاها المني (قوله ذهب السكاكي) بنا على مذهبه إلا في
التخل أما القوم فالتحليلية عندهم مجاز عقل وليس فيها شبه ولا مستعاره متخيل
نعم سمي استعارة بمعنى آخر سمحا كما سبق و يأتي فالاستعارة المتعارفة التي تعتمد

الثاني (القرينة الثالثة) في تقسيم الاستعارة إلى حقيقية وتخيلية (ذهب السكاكي إلى أنه) أي الأمر والشأن

(ان كان المستعار له) أي ما استعمل فيه اللفظ وعني به (حققة احسا) بان يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم كن
أن ينص عليه ويشار اليه إشارة ٢٤ حسية كقوله لدى أسدشاكى السلاح (أو) محققا (عقلا) بان يمكن أن

ينص عليه ويشار اليه
إشارة عقلية فيقال ان اللفظ
نقل عن معناه الأصلي
فجعل اسم المذموم المعنى على
سبيل الإعاقة للبالغة في
تشبيهه بالمعنى الموضوع له
كقوله تعالى في تعليم عباده
كيفية الدعاء هذنا الصراط
المستقيم أي الدين الحق
الذي هو عبارة عن
القواعد المعقولة المدلولة
للكتاب والسنة المطلوب
العمل بها وهي أمور
مستوحقة عقلا (فلا استعارة
تحقيقية والّا) يكن
المستعار له محققا لاجساد ولا
عقلا كالانفجار من انشبت
المنية انفجارها فشبّهت
المنية بالسبع في الاغتفال
فاخذ الوهم في تصويرها
بصورة السبع واخترع
لوازمه لمساوئ الانفجار
فاخترع لها صورة مختلة
مثل صورة الانفجار الحقيقية
ثم أطلق على تلك الصورة
التي هي مثل صورة
الانفجار لفظ الانفجار
فمكون لفظ الانفجار
استعارة نصريجية

التشبيه لا تكون عندهم الاتحقيقية (قوله المستعار له) وأما المستعار منه فلم يغير
عليه الا محققا وان كانت القسمة العقلية رباعية بل تزيد ان نظر لكون التحقق
حسبيا أو عقليا (قوله حسا) منصوب على التمييز أو المفعولية المطلقة أي تحقق حس
والمراد به ما قابل الخيال من حق اذا ثبت لا اليقين المقابل للظن (قوله الى امر معلوم
الحج) محط الارادة على تقييد الإشارة بعذابا حسيه وجميع ما قبله مشترك ويحتمل أن
يراد بالمعلوم الذي ينص عليه ويشار اليه ما عورف كذلك وقيل معهود وأما
المتخيل فاختراع أي كما سينضج (قوله أو عقلا) أي بان يحكم العقل بانه فوحي تحقيق
صادق اما لكونه له ثبوت في نفسه كالمعاني الوجودية والاعتبارية الصادقة بناء
على أن لها ثبوتا في نفسها بقطع النظر عن اعتبارها باعتبار وفرض الفارض وهو
ما رضيه شيخنا العدوي نعمنا الله به واما الاستناد لمقتضيه الخارج كما يشير له قول
الشارح المدلولة للكتاب والسنة بناء على أن الاعتبار لا ثبوت لها الا في الذهن
والالكان ثبوتها في الخارج اعتبارا له ثبوت في دورها يتسلسل وايضا كانت
تتعلق بها القدرة اذا ثبت بدونها ثم تتعلق أيضا باعتبار يحتاج لتعلق وهكذا على
انه لا يخرج من اشكال الواسطة بين الموجود والمعلوم ولا يصح ثبوت صفة لا في
محل حتى يميزها عن المحال على ما هو الظاهر الذي حققناه في خواشي جوهرة
اللقا في اعمال الفرق بين الصادق والكاذب ان الأول مترع والثاني مختزغ يخالف
الخارج ويصادمه كما لو خفناه في مواضعه فيا بجملة ليس المراد بالتحقق في العقل
بمجرد كونه موجودا في الذهن وجودا دالكا فان هذا القدر موجود في التخييلية كما
لا يخفى (قوله القواعد) من القواعد اللغوية لا بشئنا الدين عليها معنى أول رجوعه
لنقضايا كلية فحوكل زنا حزم (قوله الوهم) يعني التوهم الكاذب ضد العقل
الصادق ويحتمل أن يريد أخذت المفكرة بواسطة الواهمة على قاعدة الحكم
المجموعة في الترتيب من الجبهة في قوله

امنع شريكك عن خبالك وانصرف * عن وهمه واحفظ لذلك واعقلا
زعموا ان لماعد العقل ثلاثة تجاوي كل تحوير فسمان في كل قسم قوة الاولى
الحس المشترك التي توصل له الحواس الخمسة الظاهرة ثم خزائنها الخفية ثم المتصورة
المفكرة تصورا للتحليل والتركيب ثم الواهية ثم خزائنها المحافضة قال شرح الهداية
الاثرية الايهريه واقتضت الحكمة الالهية فراغ التجويف الاجبر من القفالات
محل التزلزلات والصدوم (قوله فوائده) منها ان هذا التقسيم النصريجي لا لاكنية ومنها

تخييلية وهي قرينة الاستعارة بالكناية التي هي المنية على أحد المذاهب الالمانية والى ان
ذلك أشار بقوله (فلا استعارة تخيلية وستكشف لك حقيقتها) أي حقيقة التخييلية في العقد الثالث وهذا
إشارة الى ما تبيند كره من انها قرينة المسكنية من ترينف مذمومة بانه تعسف وها هنا فوائده ذكرناها في الشرح

(القرينة الرابعة) في تقسيم الاستعارة الى ثلاثة أقسام مطلقة ومجردة ومرشحة لانها ما أن تقترن بشئ يناسب المستعار منه أو المستعار له أولاً تقترن بشئ يناسب (الاستعارة) ثم ٢٥ تقترن بما يلائم أى يناسب

أن التمثيلة عند السكاكي من قبيل التحقيقية وسبق لك في الأقسام انها قد تكون تخيلية فتخواري الحال تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ومنها أن السكاكي جعل القصة ثلاثية تحقيقية جزمًا وتخواري رأيت أسداً في الحمام وتخيلية جزمًا وتخواريًا فالمرشحة ومحملة لهما تخواري قوله

صاحب القلب عن سلمى وأقصر باطلة * وعري أفراس الصبي ورواحله
فيه الصبي بجهة سفر على قاعدة المسكن بقوال أفراس والرواحل تخيل ويحتمل
استعارة تحقيقية لدواعي الهوى والشهوات والأسباب والآلات وهو كبير ومنه
نظمت الحال وينقوض عهد الله فالمستعار له الدلالة والاباط بل يمكن في انظار
المرشحة باعتبار أسباب الموت قال الشيخ عصام الدين ولما كان المحتمل لا يخرج عن
القسمين تركه المصنف (قوله في تقسيم الاستعارة الى ثلاثة أقسام مطلقة الخ)
التقسيم حقيقي باعتبار المطلقة مع كل امتناع اجتماع الاطلاق معهما وأما
اجتماعهما فاطلاق حكماً لاحقيقة اعتباراً من حيث الترشيح مع التجريد لجواز
اجتماعهما وعلى هذا فقط يحمل ما في الفارسية من أن الانفصال هنا على سبيل
منع المخالفة فقط لجواز الجمع (قوله يلائم شيئاً من الخ) أى لم تقترن بما يلائم واحداً من
هذين ولم يفهم بعض الناس المتن هنا وغفل عن زيادته لفظ شيئاً من فقال ما قال
ومن جلته الأولى إعادة الثاني ليكون نصافي عموم السلب فان اقتران الثاني بالجموع
يفيد أنها مطلقة اذا اقترنت بما يلائم واحداً من الأمرين وليس كذلك ولعمري إنما
يتوهم هذا القول المصنف بما يلائم المستعار منه والمستعار له وإنما عبارة المصنف
بما يلائم شيئاً ومصنف الثاني واحد منهما فمفعول السلب ولقد كان الأولى بنسب
الاعراض عن مثل هذا الكلام فانه جمع أو تكلم كيف اتفق أو وزن لنفس
لكن قد يغلب القدر فلا يصعب المحذور (قوله القرينة المعينة) ظاهره كغيره ان
هذا القيد يحتاج له من حيث التجريد والمصرحة فقط ويمكن اعتباره في الترشيح
والممكنة كما اذا شبهت نهراً بحية زفقا في جرحه فقلت منى الماء الارقط فان المشي
إنما هو إشارة لتشبيهه بحيو ان مطلقاً ذكر الارقط معين للراد فليس ترشيحاً إلا أن
ترديد يتلو مثلاً فتمثل (قوله أى تسمى بذلك) دفع به توهم ان هذا الخبر بالوصف
الواقعي لا بالاسم الاصطلاحي والفرق بينهما لا أنتم يخفى عليك وان شئت فانظر
لعبد الله مسجى بعبد الله وقد سبق في تسمة الحجاز ماله ارتباط بهذا (قوله لم توجد
استعارة مطلقة الخ) وما في الفارسية من التزام ذلك وتخصيص المطلقة بما قرينتها
حالية لا يعول عليه (قوله بعدم تمام القرينة الخ) أى باعتبار مجاز الأول في الاستعارة

(شيأ من) المشبه به
(المستعار منه) المشبه
(المستعار له) زيادة على
القرينة المعينة بكسر الهمزة
(فهي مطلقة) أى تسمى
بذلك لا إطلاقاً
التقييد بما قيدت به
المرشحة والمجردة (نحو)
رأيت أسداً (والقرينة
حالة وانما قيدنا باللام
بأن زيادة على القرينة
المعينة لانه لو لا ذلك لم
توجد استعارة مطلقة
قرينتها النظمه معينة
وبالمعينة اندفع الاعتراض
بأن اللفظ إنما يكون
استعارة بعدم تمام القرينة
فلا حاجة الى قيد الزيادة
وحاصل الجواب ان
الاستعارة تحقق بالقرينة
الممانعة مثلاً اذا قلت
رأيت بحراً في الحمام يعطى
تحققت الاستعارة بقولك
في الحمام القرينة
الممانعة وأما يعطى قرينة
معينة إنما يحتاج إليها
لتعين مما أطلق عليه بحر
هل هو كبير الكرم أو
كثير العلم والقرينة
المعينة بما يلائم فلا بد من

٤ امير التقييد يكون الملائم زائداً عليها (وان قرنت بما يلائم) المشبه به (المستعار منه) دون المستعار
له (فهي استعارة) (مرشحة) أى تسمى بذلك لترشيحها أى تقويتها بذلك الملائم والترشيح هو التجريد بطريقان بحسب

الاستدراك على نفس اللفظ الملائم وعلى ذكره وعلى الثاني مع الاشتقاق فقال مرشحة وبجدة (نحو رأيت أسد له بد) كمنبجج لبدة كسدة وهي شعر الأسد المتلبد على رقبته وهذا ترشيح والقرينة هنا حالة (أظفاره لم تقلم) التقليم في الأصل مبالغة القلم وهو القطع لكن المراد هنا في أصل الفعل لانق المبالغة وهذا كناية عن القوة لان التقليم كناية عن الضعف يقال فلان قلم الأظفار أى ضعيف وإذا نفي الضعف عن ذات ثبت لها القوة والمراد قوة الأسد لان عدم التقليم أصلا خاص به وأما غيره ففي عاداته تقليم أظفاره فيكون هذا ترشيحا ثانيا (وان قرنت بما يلائم) ٢٦ المشبه (المستعار له) دون المستعار منه (فمجردة) لتجريدها

عن بعض المبالغة ليعد المشبه حينئذ عن المشبه به بعض بعد وذلك ليعد دعوى الاتحاد الذي هو مبنى الاستعارة (نحو رأيت أسدا شاكى السلاح) أى تام السلاح أصله شائك فهو من باب القلب من الشوك من قولهم فلان ذو شوك أوله شوك أى اضرار وانما فسر تام السلاح لان السلاح اذا كان تاما كان غاية في الاضرار وان قرنت بما يناسب المستعار له وبما ير آخر يناسب المستعار منه فرشحة وبجدة نحو قوله لدى أسدا شاكى السلاح مقذف

حتى يحتاج للتقديم على الادعى له (قوله لان عدم التقليم أصلا خاص به) ظاهر ان عدم التقليم أصلا غير مراد هنا وانما المراد المعنى الكناية كما قال أولا والجواب أن الوسيلة لا يقطع النظر عنها بالمره ولا بد من تناسب بين الشيء وما وصل اليه فتدبر (قوله مجردة) قبله بعضهم بما اذا لم يقترن الملائم بما ينفي عن الاتحاد والانتقال التجريد ترشيحا وذلك كقول الشاعر
قامت تظللني من الشمس * نفس أعز على من نفسى
قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس
فان التظليل لا الم المشبه لكن التعجب منه يلائم المشبه به (قوله فيكون تجريدا) ويحتمل أن المراد من رمي نفسه بالآلة دائما فيكون ترشيحا (قوله كلامه) أى لان نفس الترشيح مفرد كالبدو والبلاغة للكلام والمتكلم وعلى فرض ملاحظة جملة له ليدمنا قلست مقصودة لذاتها حتى تكون كلاما منع في حاشية شخنا على ابن عبدالحق قال بعضهم يلائم من وصف السكامة بالبلاغة أى المطابقة لقصي الحال كان في مقام الانكار لكنه خلاف الاصطلاح (قوله والاولى الخ) وذلك ان الاول مبنى على البلاغة الاصطلاحية وهي قد ثبت التجريد اذا اقتضاء المقام دون الترشيح وعلى فرض اقتضاء المقام الترشيح ثبت له أصل البلاغة لا الالبغة (قوله أكثر مبالغة) أى زيادة الاتحاد على أن فيه اعطاء الشيء أكثر مما يستحق فان المشبه زاد على اللفظ المستعار أن هذا الملائم وظاهره انه مشتق من بالغ مع أنه فريد ولا ينفي هنا للفاعل الابتعوز في الاسناد للترشيح فاعل الاول انه من بلغ بالبلاغة بالمعنى اللغوي وان كان خلاف ما في الكبير (قوله والاطلاق أبلغ من التجريد) هما

له لبد أظفاره لم تقلم

فانترينة حالة أو هي لفظ لدى بتقدير انا عند أسد والمتذف يصح أن يراد به الذي رمى بالبحم لا بلاغة أى عظيم الجملة فيكون ملاءمة للطرفين فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا وان يراد به الذي رمى بنفسه الى الوقائع كثيرا سواء كان بالترحم أم لا فكذلك وان يراد به الذي قذف بنفسه اليها بالترحم فيكون تجريدا (والترشيح) وحده نحو رأيت أسدا له بد (أبلغ) كلامه أى الكلام الواقع فيه والاولى أن يكون أبلغ معنى أكثر مبالغة أى الترشيح وحده أبلغ من التجريد نحو رأيت أسدا شاكى السلاح ومن الاطلاق نحو رأيت أسدا ومن اجتماع الترشيح والتجريد نحو رأيت أسدا شاكى السلاح له بد (لاشتماله) أى الترشيح (على تحقيق) أى تثبيت (المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحا بما يلائم المستعار منه تحقيق ذلك وتقوية (والاطلاق) نحو رأيت أسدا (أبلغ من التجريد) وحده نحو رأيت أسدا شاكى السلاح ومن اجتماع التجريد

أكثر من واحد مع ترشيح واحد نحو رأيت أسدا شاكي السلاح يرمي له لبداء ترشيح واحد مع تجزئ واحد
ففي مرتبة الاطلاق اختصارهما ماسقاط والى ما قرنا أولا أشار بقوله واعتبار الترشيح والتجزيه انما يكون
بعد تمام الاستعارة يذكّر القرينة المانعة وكذا بعد المعينة ٢٧ (فلا تعد قرينة) الاستعارة المصروفة

لابلاغة فيها بل نفس الاستعارة فتسحق أو المعنى ذات الاطلاق (قوله) أكثر من واحد
واحد) كذلك تعتبر التفاوت من حيث الكيف كالأوصية وعدم الاحتمال وشدة
الزوم (قوله) والى ما قرنا أشار) الأناصاف ان سابق المصنف ظاهر في القرينة
المحصنة لا المعينة لأن يحمل على التمام الكامل (قوله) ولا قرينة (الممكنة ترشيحا) في نحو
قال في الكبير هذا على طريقة غير السكاكي وأما عنده فالمشبه به مستعار له فيها
فالتوهم ان القرينة تجزئ كما أفاده الشيخ عصام الدين قال بعض من كتب عليه
يمكن شمول المصنف لمذهب السكاكي من حيث ان المقصود الاصل هنا وصف
المشبه والمشبه به لا مجرد عنوان مستعار له ومستعار منه ويشير له تقدير شارحنا في حل
المتن سابقا فتقدير (قوله) وها هنا فوائد) ليس فيه مذهب غير التكلم على آية فاذا قلنا
الله لباس الجوع وسنأتي في المتن ويحق للشارح رحمه الله تعالى ان يشوق لشرحه
(قوله الترشيح) قال الشيخ عصام الدين يجري ذلك في التجزئ أيضا كأن يجعل
شاكي السلاح مجازا عن تمام أظفار السبع فيكون ترشيحا معني ولا يخفى بعده هذا
فعل المراد تشبيها للذهن بايداما الاحتمالات (قوله يجوز الخ) المأخوذ عما يأتي ان
المجاز في موضوع واحد لا موزع على المقامات والقول بانه ان وجدت قرينة
مانعة تعين المجاز والافلاحة حقيقة أجبت عنه بان القرينة موجودة لكن تنبع المجاز
في الاحتمال الاعتباري أي يمكن اعتباره لما يخص الاستعارة ولما هو الترشيح كما
اذا قلت رأيت حمارا وأسدا في الحمام يمكن الرجوع لهما والثاني فالاول على
حقيقته كما أفاده في الكبير (قوله) تابع الاستعارة الخ) يندفع به كما أشار له ابن
يعقوب على التحضيق ما قال اذا تيق على حقيقته فاما مضاف للاستعارة وهو كذب
أو لا فلو لا يحصل له فتخاير الاول ونقول هي اضافة تقوية ومبالغة ففارق
الكذب بالتأول قال العصام حتى كأننا قلنا المستعار مع رادفة فتأمل (قوله) وان كان
مذكورا قبلها) تورك على قول العصام تابعي الذي كروى بحاجب بانه أراد ذكر بطريق
التمتع لا القصد الاصل لا ترتيب اللفظ (قوله) مستعارا) قال العصام أو مجازا مرسل
(قوله) لا يلام) قال العصام أو للقدر المشترك فهي خمس احتمالات حقيقة استعارة
مجاز وكلاهما لا يلام أو المشترك زاد بعض من كتب على الرسالة الفارسية احتمال
الكناية لللام أو للمشارك فذلك سبع ويجري مثلها في التجزئ على ما سبق وتكثير

المستعار له كقولنا رأيت أسدا في الحمام له لبد فيجوز ابقاء لفظة البد على حقيقة أو مجوزا نسيتم ان تجزئ الرجل
الشجاع (ويحتمل الوجهين) أي كونه مابقا على حقيقة كونه مستعارا (قوله) تعالى واعصموا الجمل الله جمعا
حيث استعير الجمل للعهد لشبه العهد بالجمل في كونه وسيلة لربط شيء بشيء والقرينة اضافتها اليه تعالى (وذكر
الانضمام) وهو التمسك بالجمل (ترشيحا) مابقا على معناه أو مستعارا

لوثوق بالعهد) وإذا جعل الترشيح استعارة ضعف وصار إلى التجريد أقرب لأن معناه صار يلائم المشبه وقد صرح الحق التفتازاني في مطوله بأن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ونصه: وعما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب المكنشاف في هذه الآية من أنه يجوز أن يكون الحمل استعارة لعهد والاعتصام استعارة للوثوق ٢٨ بالعهد أو هو ترشيح لاستعارة الحمل لما يناسبه وهما هنا

فوائد شريفة في الشرح
(الفريدة السادسة في)
المجاز المركب (المجاز
المركب وهو) اللفظ
(المركب) أخرج المفرد
(المستعمل) خرج الماهل
مخوذين مركب مقابو زيد
مكرم (في معنى) غير ما
أى المعنى الأصلي الذي
(وضع له) حقيقة أخرج
الحقيقة المركبة (أ)
ملاحظة (علاقة) أخرج
اللفظ كقولنا خذ هذا
القرس في مقام إعطى هذا
الكتاب (مع قرينة ك)
قرينة (المفرد) في كونها
مانعة من إرادة الموضوع
له أخرج الكتابة المركبة
كقول من طلب والله
أني لحتاج فانه لفظ مركب
كناية عن الطلب ولم
يوضع له حقيقة وليس
مجازا إذا تمنع القرينة
وهي حال السائل أن يراد
مع الطلب المعنى الحقيقي
(أن كانت علاقته غير

الاحتمالات عند اجتماعهما (قوله بالعهد) هذا القيد بيان ما آل إليه المعنى بعد
التعليل بالحمل لانه من جملة المستعاره حتى يحتاج إلى التجريد أو لما كبد
الذكور في الكبير (قوله ضعف) لأن الترشيح حينئذ مجرد ظاهر اللفظ قال
العصام وعند التجويز يصح ترشيح كل منه ومن استعارته بالآخر (قوله فوائد)
سبق وزيادة (قوله المستعمل الخ) خرج التعريف نحو ما أنما نزل فانه يلوح نرا
الغير لأنه مستعمل فيه وكذلك الخبر المقصود به لازم القائده فان دلالة على علم المتكلم
بالحكم بالعقل كدلالة على حياته من غير أن يكون مستغلقا به فجميع ذلك باق
على استعماله فيما وضع له بقى أن العصام أبطل منع التعريف بالمركب المتجوز في
أحد أجزائه فان المجموع لم يستعمل فيما وضع له في تلك الحال وأجاب بقيد ما باعتبار
الحقيقة أى المستعمل من حيث أنه مركب فرد الشارح في الكبير بأنه لا يصدق
بالتتملة فان استعمالها من حيث المشابهة لا من حيث التركيب فتبعه الناس
وهذا عجيب أما أولا فتحصيصه الاعتراض بالتتملة تحكم فان غيرها أيضا لم يستعمل
الأمن حيث علاقته وأما ثانيا فإفادته في الحقيقة مطلقا للملاحظة والاعتبار ليعرج
ما اعتبر فيه الجزء أولا ويرى للمركب لا قصدا ولا يلزم من ذلك ثبوت الاختصاص وهو
الاعتبار على أنها السبب المصحح للاستعمال وقد سبق نظيره في تعريف المفرد
قد مر (قوله ديزمركم) أعلم أن جعله الإهبال واللفظ في كل جزء زيادة بيان والا
فثبتنا للمركب بجزء فقط كما لا يخفى (قوله أن يراد مع الطلب المعنى الحقيقي) ظاهر
أنه يلزم الجمع بين الخبر والاشارة وقدمناه بعد ما عرض له ذلك غير العبارة
الآية أعني قوله لا يصح الجمع بين الأخبار الخ بقوله وليس كناية لانه ليس كل من
المعنى الحقيقي والمجازي مقصودا فاختلقت النسخ وفيه أن الكتابة لا تتوقف على
القصد بالفعل مع ثباته التحكم في المقامين ولعمري حق أن يقال ولئن صلح العطار
ما أقصد الدهران قلت هما الصواب من الموضوعين المتناهيين قلت قد بترأى أنه
الثاني لما هما ضدان وفي التحقيق الأول إذ جعل التناهي إذا اتحد المدلول فيكون
متوقفا على النطق غير متوقف ولا مانع من اللفظ إذا أريد منه معنيين يكون
بالنسبة لأحدهما خبر الحقيقة يبين النطق به كنبوت الحاجة وبالنسبة للآخر

المشابهة) كقوله هوأى مع المركب الجانين مصعب وخنيب وحماني بجملة موثق فان هذا إنشاء
المركب موضوع للاخبار والعرض منه إنشاء التعزيز والتعسير قد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السببية والسببية
ولا يصح أن يكون كناية لانه لا يصح الجمع بين الاشارة والاخبار بكلام واحد وليس بكناية لانه ليس كل من المعنى
الحقيقي والمجازي مقصودا بالذات إذ المقصود بالذات المعنى المجازي فقط (وهو مجاز مركب) (لا يسمى استعارة)

ولم يوجد للقوم نسبة
باسم يخصه منه عليه
المصنف في الخواشي
(والا) أي وان لم تكن
علاقته غير المشابهة
بان كانت المشابهة
(سمى استعار) لانه قد
ذكر كلفا احد الطرفين
وحذف لفظ الآخر كما
هو طريق الاستعارة
(تمثيلية) نسبة للتمثيل
وهو ما وجهه متبرع
من متعدد وان كان
التمثيل في الاصل هو
التشبيه مطلقا والحاصل
انه يشبه احدي
الصورتين المتبرعتين
من متعددين بالآخرى
ثم يدعى ان الصورة
المشبهة من جنس
الصورة المشبه بها
فطلق على الصورة
المشبهة اللفظ الدال
على الصورة المشبه بها
وكذا يسمى بالتمثيل
على سبيل الاستعارة
وبالتمثيل مطلقا عن
التقسيد قولنا على سبيل
الاستعارة (نحو)
ما يقال للترد في ارفقارة
بقدم وبارة يحجم (الى)
أراك تقدم رجلا) نارة
(وتوتر) تلك الرجل

انشاء كالطلب لتوقفه عليه كما قالوا جملة الحمد اخبار بالمضمون انشاء للثبوت فتأمل
(قوله في الخواشي) جمع حاشية طرف الثوب ونحوه اطلقت على ما شأنه أن يكتب
في الموامش في القاموس المنس الجوع وطرف الكتاب مولد (قوله استعار) قال
المصنف وتكون مكنية نحو أفن حق عليه كلة العذاب أفانت بتقديمن في النار
قالا اصل والله أعلم أنت مالك أمرهم فن حق عليه كلة العذاب أفانت بتقديم وكلة
العذاب لا ملائحهم فالهمزة الاولى داخله على جلة عندوقفه عطف عليها الفاء
الاولى الجملة الشرطية والهمزة الثانية تو كيدو الفاء الثانية في جواب الشرط ومن
الثانية انما هي في محل الاضمار شبه هتة هيامهم في أودية الضلال بهتة جماعة
وقوعوا في النار بالفعل بجامع ان كلا منهما جامع لابس أنواع الضرر على وجوه
مختلفة فهو تمثيل مكى وزله بذكر الانفاذ أنت خير بان هذا ظاهر في الاصل أما
بعد الاظهار في محل الاضمار فقد صرح بالمستعار في عنوان من في النار (قوله)
وجهه متبرع من متعدد (ا) كفي بغير هذا السعد بغير التمثيلية في المفرد وبني عليه
انها تكون تبعة كما اشار له الكشف في أو لئلك على هدى من ربهم فبهي هتة
المؤمنين باتصافهم بانواع الهدى على أوجه متفاوتة بحال جماعة على رواجل منهم
السابق والمسبق والقوى والضعف بجامع هتة التعدد والملايسة لاشياء توصل
لأراد على كفيات مختلفة في كل فكانت تمثيلية لكون التشبيه مركبا تبعية
لكونها في الحرف وهو على هذا حاصل ما في حاشيته على الكشف وورده السيدان
الحرف مفرد وكذلك معناه بل ومتعلق معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمثيلية بل
لا بد من تركيب الطرفين فيها لفظا ومعنى نعم قد يكتفي ببعض المركب لا همتة
كلفظ على من قولنا على رواجل مثلا قال والسعد نفسه معترف بان معنى الحرف
مفرد وشافه بذلك في مجلس تيزك فقال السعد هو وان كان مفرد لكن ما أخذه
من متعدد فرد السيدان الواحد لا يترع من أشياء هو الا لما كان واحدا والحق
كما أفاده عبد المحكم أنه لا مانع من اعتبار هتة أشياء ثم يرد ذكره في لاحظ مفردا
مضافا لها كالأضافات كعني الاستعارة ما الاتصاف بالهدى قال السيدان بدأ أن
يقصد في طرفي التمثيلية التركيب وهتة الاجزاء فلا يكتفي استلزام معنى الحرف لها
وأفاده عبد المحكم ان هذه دعوى لا وجه لها ما المانع من انتقال الذهن لما تضمن
معنى اللفظ لها واستلزامها ما في الجملة وان لم تكن مقصودة من اللفظ فهي
مقصودة في نفسها مثلا على الاستعلاء مفرد في ذاته لكن هو في الواقع بين ذوات
ورواجل مثلا على الوجوه المختلفة في لاحظ ذلك وكذا الاتصاف بالهدى وتقدر
الفاظ آخر في التركيب لا دليل عليه هذا وأما الشيخ عصام قال ان التمثيلية
تبعية البتة من حيث ان معنى الجملة نسبة جزئية وهي غير مستقلة كعني الحرف

نارة (أخرى أي ترد في الاقدام) على الامر

أي على الجرأة عليه (والأحجام) يجع فخاء أو العكس أي كف النفس (لا تدرى أيهما أحرى) وذكر السعد
 أن الوليد بن زيد كتب لمبايع إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له أمامه فإني أراك تقدم
 وخلًا وتؤخر أخرى فإذا أتكأ كلني هذا ٣٠ فاعتمد على أيتهما شئت شبه صورة تردده في المبايع بصورة تردده

من قام لينذهب في أثر
 فتارة يريد الذهاب فقدم
 رجلاً قنارة لا يريد فتؤخر
 تلك الرجل تارة أخرى
 فاستعمل الكلام الدال
 على هذه الصورة في تلك
 ووجهه الشبه وهو هيئة
 الأقدام تارة والأحجام
 أخرى منتزع من عدة
 أمور كإثري أه فالجهاز
 المركب لا ينحصر في
 الاستعارة كما هو صريح
 كلام المصنف وقد جصره
 المحطوب فيها تبعا للقوم
 فأعبر عنهم السعديان
 الواضح كل موضع المفردات
 لعانيها بحسب الشخص
 كذلك وضع المركبات
 لعانيها التبر كهيئة تحسب
 النوع مثل هيئة التركيب
 في تحوير يد قائم موضوعة
 للأخبار بالآيات فإذا
 استعمل ذلك المركب في
 غير ما وضع له فلا بد وأن
 يكون ذلك لعلاقة بين
 المعنيين فإن كانت العلاقة
 المشابهة فاستعاروا للاصغير
 استعارة كقوله هو أي مع
 الركب اليمانيين معصدا

ومما يؤيد السعد وعبد الحكيم ويرد على السيد أنهم قالوا سر كون الأمثال لا تغير
 أن أصلها التمثيل فقال للرجل الصيف ضيغت اللبن بكسر الناء واللام يكن لفظ
 المشبه به المستعار يقتضي تحاشيهم عن التغيير فيها أن لا يتصرف فيها بذلك الحذف
 الكثير الذي ادعاه السيد رحم الله تعالى الجمع (قوله أي على الجرأة عليه) قال في
 القاء وس الجرأة كالجربة والنبشة والكرهة والكرهية والجرأة بالياء نادر
 الشجاعة وفي شرح دلائل الخيرات عند قوله وتناول أهل الجرأة على ضبطه بضم
 الجيم وسكون الراء وفي حاشية يس على السعد في هذا المقام الجرأة بضم الجيم فانظر
 ذلك مع البيتين في بعض الحواشي

وجرأة جرأة تراثيه * كجرعة كراهة طواغية

وجرأة جرأة بالضم * لمن أخذ عن ثقة في العلم

كما قيل وفيه نظر فقال في المصباح وأجتر أعلى القول بالمعز أسرع بالهجوم عليه
 من غير توقف والاسم الجرأة وزان غرفة أه (قوله أي كلماتهم) يشير إلى أن الإضافة
 للجنس الصادق بمعدد (قوله لأن الاتفاق الخ) لكن التعدد يصدق بأثنين وإنما
 جاء الجمع بواسطة أن المضاف إليه جمع (قوله والمراد انفتحت آراؤهم) في بعض
 الحواشي ما نصه أي الكلمات الدالة عليها أه وهذا سهو فان المحامل له على هذا
 المراد أنه لا يحصل لاتفاق ألفاظ الكلمات (قوله أو الاستدحجازي) قيل لا يحسن
 التقابل بل لا بد من تأويل الكلمة بالكلمات لتعدد القائل ولا بد من مجازية
 الاستدال لأن الاتفاق خاص بالعقلاء قلنا أما الأول فلخص غير فعل الاتفاق وأما الثاني
 فبني على أن المراد بالاتفاق ما قابل التنازع وهو توطؤ الروية وإنما المراد به التماثل
 والتساوي فلا يخص العقلاء قال بعض الناس أو بعني الأو لانه لا بد من تعدد
 القائل سواء كان حقيقيا أو مجازيا لأن الفرق الذي ذكره بين الحقيقي والمجازي
 إنما هو في جواز تأنيث الفعل وتذكيره نحو اتفق الكلمة وانفتحت الكلمة ولغري
 يحل قدر الشارح أن يكتب عليه مثل هذا الكلام أما أولا فالفرق الذي ذكره
 بين الحقيقي والمجازي موضوعة التأنيث الحقيقي والتأنيث المجازي لا للفاعل
 ولا للاستناد الذي كلامنا فيه فإن هذا من هذا وأما تأنيثا فلا يشك عاقل في
 صحة تقابل البلدة مع أن البلدة شيء واحد والتقابل إنما يكون بين متعدد
 وذلك لانه في الواقع من أهلها فيها وسر ذلك أن القائل الحقيقي لا بد من صدور

البيت بخضرة الجاهل المركب في الاستعارة وتبر به بما ذكره يعني المحطوب جدول عن الصواب (العقد الفعل
 الثاني في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية انفتحت كلمة القوم) أي كلماتهم لأن الاتفاق لا يكون إلا بين متعدد لكنه عبر
 بالكلمة مبالغة في الاتفاق حتى كان الصادق عنهم كلمة واحدة والمراد انفتحت آراؤهم أو الاستدحجازي أي اتفقوا

في كلهم كافي قوله تعالى فاربح تجارتهم أي فاربحوا ٣١ في تجارتهم (على أنه اذا شبه أربا بتر

من غير تصرف شيء من
أركان التشبيه) وهي
مشبه ومشبه به وأداة
تشبيه وجه شبه (سوي
المشبه) أي ما لوانى أداة
التشبيه كان مشبها فخرج
زيد في جواب من يشبه
خالدا اذ لا يصح أن يقال
في الجواب زيد بخالدا
(ودل عليه) أي على ذلك
التشبيه المصغر في النفس
(يذكر) لفظ (ما) أي
الذي (يخص المشبه به)
كقولنا انظر الى منته نبت
بقلان (كان هناك) أي
في الكلام (استعارة
بالكتابة) واستعارة
تخييلية أيضا لكن تركها
المصنف لأنه ليس
بصددها في هذا القعد
(لكن اضطربت) أي
اختلفت وليس هو بمعنى
اختلفت (أقوالهم) في
تخصيص المعنيين الذين
يطلق عليهم هذان
اللفظان وذلك يرجع
الى ثلاثة أقوال أحدها
ما يفهم من كلام القدماء
والثاني ما ذهب اليه
السكاكي والثالث
ما ذهب اليه المحضين
وذا عقد لكل قول

التعل منه أو بثبوته فلا بد أن يعقل منه ويمكن واللام مصدر وأما المجازي فيمكن
فيه الملازمة بوجه ما فسنذكره لكان مثلا من حيث أنه موافق أو معاكز فيه وهكذا
وتلك الملازمة تعقل في الواحد والمتعدد واللام يعقل اتفاق على شيء واحد أو أنه
باطل البتة فأصل منصفنا (قوله كافي قوله تعالى فاربح تجارتهم) على أن
الربح الكسب اما أن أريد به التوفيق لاسناد حقيقى (قوله وهي مشبه ومشبه به)
قال بعض الناس ما نصبه بعدهما في التخصيص زكا واحدا وجعل الركن الرابع
الغرض العائد على المشبه نحو قوله في جرموقده هو بحر مسلك موجه الذهب
والمشبه به نحو قوله

وبدا الصبايح كأن غرته * وجه الخلقة حين يمتدح
وتفصيل ذلك مذكور في محله فارجع اليه ان أردت أنه ومن رجع الى التخصيص
علم أن هذه فريه ما فيها مريه فان من التخصيص وشراحه مصرح بان مجت
الغرض زائد على مجت الأركان خصوصا بن يعقوب فانه وضع ذلك الغاية فكانه
رد مثل هذا المنهبط الذي لم يصدر الا عن لم يرت من التخصيص أول يفهمه وعبارتين
والتنظر هنا في اركانه وفي الغرض منه وان شئت فانظر له (قوله اذ لا يصح أن يقال
زيد بخالدا) لعل المراد لا يصح عند البلغاء لعدم الحاجة له في الجواب لكن لا يخفى
أنه لا يصح عند البلغاء التصريح بالمشبه به في الاستعارة بالكناية انهم صرحوا بضرورة
افتقار المنته التي هي كالاسد فتنفذه أن تخرج فالاحسن خروج هذا بقوله ودل عليه
الح كما قال العصام وشارحننا تابع للمقدم معترضا على العصام (قوله أي على ذلك
التشبيه) أي لأنه أصل ملاحظ ابتدأوا بحالة باتفاق الجميع بشرط رد قول العصام
أنه ظاهر في مذهب الخطيب اما عند القوم فبدل على المستعار وأما عند السكاكي
فعلى الاتحاد (قوله لفظ) زاده انا إشارة لقول العصام هذا لا يشمل يتقصون
عند الزمخشري فانه فسر به لا بطل فهو ملائم المشبه لا المشبه به لا يتكلف لا يخفى
عليك بعي النظر الظاهر للفظ (قوله في تخصص المعنيين الذين يطلق عليهم هذان
اللفظان) الأولى تحقيق المعنى الذي يطلق عليه هذا اللفظ وهو الاستعارة بالكناية
أما في الاستعارة التخييلية فليس فيها الا قولان وسبب ان في العقد الثالث فلا
يناسب (قوله بعد) وذلك يرجع الى ثلاثة أقوال قال السعدى حاشية الكشف
عند قوله تعالى يتقصون عهد الله ولقد كنا في عويل من اختلاف أقوال القوم الى
ثلاثة حتى فهم بعض الناظرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الافتقار
من حيث كونها كناية عن استعارة السبع للثنية وفي قولنا شجاع بقتراس قرانه
الافتراس مع أنه استعارة تصر بحية لا هلاك الاقران فهو كناية عن استعارة الاسد
للشجاع ثم ان هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة بعي اثبات الاسدية للشجاع

فريه فقال (ولتعرض لها) أي الاقوال والاستعارة بالكناية

(في ثلاثة فرائد) حال كونها (مذيلة بفريدة أخرى) أي بجعل ولا يلهافريدة أخرى أو طولة الذيل بفريدة أخرى لبيان أنه هل يجب أن يكون المشبه في صورة الاستعارة بالسكانة مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا) فجاءت الفرائد أربعة (الفريدة الأولى) في مذهب السلف في الاستعارة بالكناية (ذهب السلف) أي القدماء وهو لثقتهم قد علمت من آباءك أو أفاضلك فسمى القدماء بذلك لأنهم آباء في التعليم (إلى أن المستعار بالكناية لفظ المشبه به) الغير المصرح به (المستعار) بالرفع صفة للفظ (المشبه في النفس) أي نفس المتكلم (الرموز) بالرفع صفة للفظ أيضا (إليه) أي إلى معناه (بذكر لازمه) الدال عليه فالمقصود بقولنا أنظار المنة استعارة السبع للمنة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت أسدا في الجمام إلا أن المصريح بذكر المستعار أعني السبع بل ذكرنا لازمه (من غير تقدير في نظم الكلام) أي ٣٢ لا تقدر السبع في نظم الكلام (وذكر اللازم قربة على قصده) أي

والجملة للعهد قال السيد وأريد لك الناظر صاحب الكشف يعني أنه فهم من الكشف معنى آخر غير الثلاثة فأحدث بذلك في الاستعارة قولاً رابعا فاذ في طنبور العويل نمة أخرى ثم أبطل كون صاحب الكشف قال بذلك وأطال في العبارات لكن ناقشه عبد الحكيم وحقق ما قال السعد فأنظر ذلك الشان شئت (قوله ثلاثة فرائد) ثبوت الثاني في العدد على ما يابيد ينام النسخ اما التأويل الفريدة بالبحث وهو مذكر أو على جعل فرائد بلا وائما يعتبر التميز كما قاله السيد الدمايني عن النووي في قول القهقماش سنن الوضوء ثمانية فكان المعدود يذ كر (قوله أو طولة الذيل) فيه أن هذه الفريدة نفس الذيل لأنه متحقق قبلها وهي طولته إلا أن يراد الاتيان به طويلا مع أن الواقع قصر الفريدة الرابعة إلا أن يسميها أو بالنسبة للتذييل فتدبر (قوله المستعار) قال المجذولي وغيره الأولى التعبير بالاستعارة ليكون موضوع الخلاف أن الخطيب لا يقول يستعار فتأمل (قوله من غير تقدير) واللازم الجمع بين الطرفين على أن المقدرك ثابت من التصريح كما في الفارسية ومثله سمع في جواب هل عندك أسد برعى (قوله كما هو شأن السكابة) وما يشير إلى الاصطلاحية وسأني تعرض للقوية (قوله ظاهر) وأما على مذهب الخطيب فلا يظهر استعارة وعلى مذهب السكاكي لا تظهر الكناية وائما يظهر أن عند القوم (قوله مكانه) مصدر ميمي من السكون بمعنى الوجود ولا حاجة لما أطال به بعض الناس هنا (قوله عقب مذهب السلف) أي فكان السكاكي أحق

المستعار وهو لفظ السبع في مثالنا (من عرض الكلام) أي جانبه يقال نظرت إليه من عرض بالضم فالسكون ويضمن أي من جانب وبناحية أي من أي جهة حيث فذكر اللازم لنقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار لفظ السبع الغير المصرح به والمستعارونه هو المحو أن المقترس والمستعار له هو المنة (وحينئذ) أي حين إذ ذهب السلف إلى هذا (وجه تسميتها استعارة بالكناية أو) استعارة (مكنية) أو استعارة مكنية عنها (ظاهر) أما الكناية

فلأنه لم يصرح بالمستعار بل عليه بذكر خواصه ولو أزمه والكناية في اللغة التخفا وما بالاستعارة فلأن لفظ المشبه به قد استعمل في المشبه الذي هو غير ما وضع له علاقة المشابهة (والإيه) أي إلى ما ذهب إليه السلف لا إلى غيره (ذهب صاحب الكشف) حيث قال في الكلام في يقضون عهدا الله شايع استعمال النقض في أبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالجميل على سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يبرزوا إليه بذكر شيء من زواده فيه هو بذلك الرزق على مكانه نحو شجاع يقتل أقرانه فقبه تنبيه على أن الشجاع أسد هذا كلامه (وهو) أي ما ذهب إليه السلف ووضح الكشف (المختار) عند الجمهور (الفريدة الثانية) في المكنية على مذهب السكاكي وفي رده التبعية إليها لما كان كثير من كلام السكاكي يميل إلى أن مذهبه هو مذهب السلف عقيب مذهب السلف

بذهب السكاكى لكن عبارته في بعض المواضع ظاهرة في مخالفتهم ولذا عبر المصنف يشعرو بلفظ الظاهر فقال (شعر ظاهر كلام السكاكى بانها) أى الاستعارة بالكناية (لفظ المشبه) كالمثبة في مثل أنشبت المنية أظفاراها (المستعمل) بالرفع صفة للفظ (في المشبه به) وهو السبع في مثالنا (بادعاء أنه) أى المشبه (عينه) أى عين المشبه به وانكار أن يكون شيئا آخر غير المشبه به قرينة ذكر اللازم فالمثبة مراد بها السبع بادعاء السبعة لهما وانكار أن تكون شيئا آخر غير السبع بقرينة إضافة الأظفار إلى هي من خواص السبع (واختار) السكاكى (رد) الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون ٣٣ في الحروف والأفعال وسائر المشتقات (اليها) أى إلى قرينة

الاستعارة بالكناية يجعل قرينتها أى قرينة التبعية (استعارة بالكناية وجعلها) أى الاستعارة التبعية (قرينتها) أى قرينة الاستعارة بالكناية على نحو قوله في المنية وأظفاراها حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها (على عكس ما ذكره التوم في مثل نطقت الحال) بكذا (من أن نطقت استعارة لدلت) بأن شبت الدلالة بالنطق واستعمل النطق للدلالة واشتق من النطق الذى هو بمعنى الدلالة نطق بمعنى دل فنطق استعارة

بالتقديم من الخطيب المبان للسلف قطعا (قوله ولذا عبر المصنف) أى والكون المخالفة في بعض المواضع فقط وكونها غير قضية جمع بين شعر وظاهر زيادة في بيان الضعف حيث كان من الوجهين السابقين ومن الخائب استعظام بعض الناس هنا حيث قال مانصه انظر لم جمع بين لفظ شعر ولفظ ظاهرا مع أحدهما كاف في الدلالة على المخالفة تأمل نكتته هذه عبارة فانظر (قوله لفظ المشبه) لاشك أنه مصرح به فلا يظهر الكناية كما أفاده العصام قال خدمة كلامه ويمكن تصحيحها بأن في كون المشبه استعارة خفاء على الأذهان والكناية لغة الخفاء (قوله في الحروف) مثلا ليكون لهم عدوا وخرنا العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائبة للانقطاع واللام قرينة على ذلك لكن تلزمه التبعية في تقرير المكتبة في عدوا وخرنا من العداوة لانه يضطر إلى تقرير التسمية في العداوة أولا كما يدرك بامعان النظر ووجه نظره لانه يمكنه التفتي بأن المكتبة في الكون عدوا وخرنا لافى عدوا وخرنا كما يعطيه التأمل الصادق كذا في بعض المحاشي ولا يخف أنك أنه مبدل إلى أن استعارة الفعل مع الحرف المصدرى أصلية وسبق لك أن أظهر تبعتها (قوله قليلا للاقسام) قيل يحصل بالعكس وأجاب في الكبير بأن المكتبة أرجح لعدم كونها تابعة لاستعارة أخرى وقد سبق لك الجواب بأن المكتبة لا تنفي عنها التبعية في نحو أظفاراها المنية فلا محيص عنها (قوله من الرد) ينبغي الاقتضار عليه لقوله بعدد بالباء على ما يدينا من النسخ صغيرة وكبيرة اما على أنه من الورد بمنى للفعل ففعله ان ومدحونها والباء زائدة أوفعله ضمير يعود لذهب السكاكى وضمير برديعى يتسدد أول الورد المفهوم من رد على حمد ما قيل في ثم بدأ اسم أى البدء ولا يخفى ما في ذلك من التكلف (قوله لا غير) الحق كما قال ابن مالك أنه ليس

• امير

نصر محبة تبعية (والحال قرينة) لتلك الاستعارة مستعملة في حقيقة فاهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وانما اختار ذلك اشارة للضبط وتقليل الأقسام (وورد) من الرد أو الورد (عليه) في القولين أعني تفسيره الاستعارة بالكناية والقول برد التبعية اليها فيرد عليه في القول الاول أعني تفسيره الاستعارة بالكناية (بأن لفظ المشبه) في صورة الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا (لم يستعمل إلا في معناه) الموضوع له تحقيق القطع بأن المراحبة المنية هو الموت لا غير غاية الأمر أن ادعينا اتحاد الموت بالسبع ولا شيء من الاستعارة مستعمل في معناه الموضوع له تحقيقا لأن السكاكى نفسه فسر الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر وجعلها مقسما من الجحاز القوي المفسر

بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له (فلا يكون) لفظ المشبه في صورة الاستعارة بالكناية (استعارة) وقد أجاب هو في كتابه المفتاح عن هذا الاعتراض بجواب عليه مناقشات وقد ذكرنا جميع ذلك مع أجوبة أخرى في الشرح ويرد عليه في القول الثاني ٣٤ أعني قوله برد التبعة الى المكتبة بما أشار اليه بقوله (وهو) أي

السكاكي (قد صرح في كتابه المفتاح (بان نطقت في نطق الحال مستعار للامر) المقدر (الوهمي) كلفظ الانطافار في أظفار المنية المستعار للصورة الوهمية الشبيهة بالانطافار الحقيقية (فيكون) نطقت (استعارة) في الفعل ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة (والاستعارة) بالرفع لان هذه قضية قصد ارتباط موضوعها بقوله قبل ذلك فيكون استعارة ليكون الجوع دليلا ويصح النصب عطفًا على اسم ان المجهول لصرح ليدل على أنه صرح بذلك أيضا (في الفعل لا تكون الا) استعارة تسمية عنده كالقول فيازم ان نطقت استعارة تسمية فيازمه القول (الاستعارة التبعية) فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعة الى المكتبة مغنيا عما ذكره غير من

الجن وأشد جوابا به نبحوا عتقد فورنا * لعن عمل أسلفت لا غير تسئل ولما دعى ابن هشام انه لا ينبغي على الضم الامع ليس في نحو قبضت عشرة ليس غير وقع في تأليفه استعمال لا غير كثيرا قال البدر الدمايني ياتي الله الآن بحق الحق (قوله وقد أجاب الخ) الأخوة من الكبير انه ذكر ما يفيد الجواب فانه قال كيف يكون في المكتبة استعارة مع النصير بحسب المشبه والاعتراف بحقيقة الشيء أكل من النصير بحسب جنسه ثم أجاب باننا نضع باسم المشبه هنا ما نضع باسم المشبه به في النصير بحسب الثقل على دعوى الاتحاد للطرف الآخر والمناقشة فيه ان هذا لا يصلح جوابا بل هو تقرير لذهب الذي اعترضه المصنف بقوله للقطع الخ ودعوى الاتحاد لا يخرج الموضوع له عن كونه موضوعا له كما لا يخرج غير الموضوع له عن كونه غير موضوع له في النصير بحسب أفاده هذا الأخير السعدوني ذكر في الشرح مناقشات غيره فكان الجمع للتعظيم (قوله أجوبة أخرى) منها قول العصام ان المنية مستعملة في الموت الموصوف بالاتحاد مع السبع والموضوع له الموت مجردا وفيه ما سبق من أن دعوى الاتحاد لا تأتير لها على أنها لو سلمت المغايرة فهو مطلق في مقيد وهو اما حقيقة او مجاز يرسل كما سبق لا استعارة ومنها ان المنية صارت مرادفة للسبع فاستعماله في الموت مجاز كما لو استعمل فيه اسم السبع وفيه أن هذا ترادف ادعائي على انه يتقضى اتحاد المعنى وان كلا في كل حقيقة فندبر ومنها أن قيدا الحشية ملاحظ في التعريف أي الكلمة المستعملة في ما وضعت له من حيث أنه موضوع له والمنية هنا مستعملة في الموت من حيث أنه عين السبع لا من حيث أنه موضوع له وفيه أنه بعد تسليم خروجه عن الحقيقة لا يثبت أنه مجاز عن الطرف الآخر كما هو قول السكاكي المستعمل في المشبه به فالحق كما قال بعض المحققين ان كلام السكاكي هنا مختل (قوله النصب الخ) نبح فيه العصام واعترضه الاسقاطي بان السكاكي اسقط التبعين الاقسام كما اسقط المجاز العقلي ورد له مكتبة فكيف يصح القول بانه صرح بذلك نعم هو مقتضى القواعد فالابق الرفع (قوله وهما هنا بحثا) تعرض في الكبير لعبارة التخصيص ولا تخصصا نعم أورد السعد في شرح المفتاح ان كلام السكاكي لا يظاهر اذا كانت قرينة المكتبة التبعة طالبة نحو قلت زيد اذا ضربته ضربا شديدا نعم له أن يقرر المكتبة في زيد بادعاء اتحادهما مع المقتول لكن لم يتحقق جعل القرينة مكتبة مع انه استعارة في العلم (قوله وأجوبة) ليس في الشرح الا

تقسم الاستعارة الى التبعة وغيرها لانه اضطرأ خرا لمرالى القول بالاستعارة التبعة جوابا وهما هنا بحثا شريفة وأجوبة ذكرناها في الشرح * (الترديد الثالثة) في الاستعارة بالكناية على مذهب الخطيب (ذهب الخطيب) أي خطيب دمشق القزويني صاحب التلخيص والابحاح (الى أنها) أي الاستعارة

بالكناية (التشبيه المضمر في النفس) أي نفس المتكلم (وحيث أن) أي حين اذ ذهب الخطيب الى أنها التشبيه
 (لاوجه لتشبهها الاستعارة) بل هي سمة خالصة عن المناسبة لأن الاستعارة اللفظ الممتثل في غير ماوضع له
 لعلاقة المشابهة أو استعمال اللفظ المذكور والتشبيه غير ذلك بل هو فعل من أفعال النفس وأما كونها
 بالكناية أو ممكنة فله وجه ظاهر وهو ما مر أن الكناية في اللغة الخفا والتشبيه المذكور مخفي في النفس لم يصرح
 به فلفظ التشبيه عند مستعمل في معناه الحقيقي الموضوع له وبالجملة فقد قال السعد ما ذكره من تفسير هاتين
 التشبيه شيئا لمستنده في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استنباط منه بل معناها الصحيح
 هو المذكور في كلام السلف كما تقدم في الفريدة الأولى من هذا العقد (الفريدة الرابعة) في أنه هل يجب
 في صورة الاستعارة بالكناية ذكر لفظ المشبه الموضوع له ٣٥ تحقيقاً لا (لاشبهة في أن المشبه في

صورة الاستعارة بالكناية
 لا يكون مذكورياً لفظاً
 المشبه به كما هو في صورة
 الاستعارة المصروفة وإنما
 الكلام في وجوب ذكره
 بلفظه الموضوع له تحقيقاً
 (والحق عدم الوجوب)
 أي عدم وجوب ذكره
 بلفظه الموضوع له تحقيقاً
 (لجواز أن يشبه شيئا)
 كالنخاعة واصفرار اللون
 في الآية الآتية
 (بامرئ) كاللباس
 والظم المر الشبع فيكون
 في الكلام استعارة
 تريحمة ومكنية
 بل ثلاث استعارات
 زيادة التخييلة (و) ذلك

جواباً عن الأول قول السعد أن قصد السكاكي الزام الجمهور والرد على مذهبه
 لا يلزم في التخييل تبعية قبل وهو خلاف الواقع بل رآه مذهبه الثاني قول عصام
 أنه يرجع عن مذهبه في التخييل لمصلحة الرد فله أنه تلاعب نعد ذكر بعضهم
 جواباً ثالثاً وهو أن يكتفى بتبعيتها للكناية عن التبعية المعهودة فتأمل (قوله لاوجه
 لتشبهها استعارة) قال القرطبي يمكن توجيهه بأنه شبه بالاستعارة في ادراج المشبه في
 جنس المشبه به وزده عبد الحكيم بأنه لا ادراج عنده (قوله وكأنه استنباط) هو
 استنباط عز واما أنى بكان استبعاداً لهذا الكلام بحيث ينبغي أن لا يستنبط ثم
 أن العصام قال يمكن أن للكناية من فروع التشبيه المقلوب فشبّه السبع بالموت
 واستعيره لاسمعه فمضى أنشبت الميتة أنشبت السبع ثم يجعل الكلام كناية عن
 الموت والحق أنه بعد عن القصد ويرى بالمرور في الشرح عليه فقال بل من
 وجوه الأول أنه إذا كان المركب كناية عن تحقق الموت لا محالة كان ذلك من باب
 الكناية فلا حاجة الى الاستعارة في لفظ الميتة وفه أنه إنما احتاج للكناية بعد
 الاستعارة حيث أريد بالميتة السبع مع أنه ليس ثم سبع ثم قال الثاني أن كل أحد
 يعرف أن المراد بالميتة في هذا التركيب الموت قطعاً والحق أنه لا قطع مع الامكان
 ثم هو بعيد كقولنا ولكن الكلام محتمل على الوجه الذي ذكره العصام قال الثالث
 أنا لا نسلم أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب بل الاستعارة
 مطلقة من فروع التشبيه الأصلية وهذه دعوى فاتهم إنما يعبرون في علاقتها بالمشابهة

بان (يستعمل لفظ أحدهما) أي أجد الأمر من المشبه بهما كلفظة اللباس (فيه) أي في ذلك المشبه فذلك اللفظ
 استعارة تريحمة لأنه لفظ المشبه به مع حذف لفظ المشبه وذلك اللفظ أيضاً بنفسه استعارة بالكناية على ظاهر
 كلام السكاكي في المكنية من حيث أنه لفظ دال على المشبه بالامر الآخر لأنه من هذه الحمدة قد ذكر لفظ المشبه
 وحذف لفظ المشبه به الآخر وأما المستعارة بالكناية هنا على مذهب السلف والخطيب فظاهرهما (و) ثبت له
 شيء من لوازم الآخر وهذه استعارة تخيلية (فقد اجتمع المصروفة والمكنية) أو التخييلة (مثال قوله تعالى فإذا قمنا
 الله بالباس الجوع والخوف فإنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع والخوف من بعض المحوادث أي (أثر الضرر)
 والام من النخاعة واصفرار اللون (من حيث الاشتمال باللباس) لا شتماله على اللباس واشتمال أثر الضرر
 على من به ذلك (فاستعيره) أي لما غشى الإنسان (اسمه) أي اسم اللباس

والاضافة بياسة أى اسم هو اللباس (و) شبه ماغشى الانسان عند الخوع أى ما يدرك من أثر الضرر والالم باعتبار أنه مدرك (من حيث الكراهية) ما يدرك من (الطعم المز البشع) حتى أوقع عليه الاذاقة (فيكون) لفظ اللباس (استعارة مصروفة نظر الى الاول ومكتبة نظر الى الثاني) وهذا مرومهنا على ظاهر كلام السكاكي في المكتبة والا فالمكتبة ان مرنا على مذهب السلف هو لفظ المشبه المحذوف وعلى مذهب الخطيب هو التشبيه المحض في النفس (وتكون الاذاقة) أى اثباتها (تخيلا) فيكون أذاق بمنزلة الاطفال للثمة فلا يكون ترشيعا وهذا ما أخذ ٣٦ من كلام الكشاف وملوح اليه في كلام القوم فتعير المؤلف

بأنه فيكون المقام مقام تردد لصعوبة المسئلة مع أنه عبر سابقا بقوله هل يجب أن يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له أم لا ويقول وانما الكلام في وجود ذكره بلفظه ولا يلزم من ذلك أن تكون المسئلة فيها خلاف إذ لا يعلم خلاف فيها (العقد الثالث في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية) في تحقيق (ما يذكر زيادة عليها) أى على قرينة الاستعارة بالكناية (من ملايمات) يكسر الباء التحتية وفتحها لأن الملاعة نسبة بين الطرفين لكن الكسر أظهر لأنه يحسن أن يقال

مطلقا ولا مثله لا تختص وعدم وجدان الظن ليس فاعطا بعدم الوجود ثم قال الرابع الكذب لان المراد على كلامه السبع التحقيق وأجاب عنه بأنه لا يراد في هذه الكناية المعنى الاصل مع ركة في عبارته هنا الخامس انها حيث تصير محبة فلا تكون قسما آخر وفيه أنه يكفي في جعلها قسما آخر توقف تحتها على الكناية البتة قال السادس يلزمه جواز أن زيد الاستعارة في نحو رأيت زيدا في الغابة ولا قائل به وفيه أن هذا اختل فيه شرط وهو الكناية وعدم العلية على أن لازم المذهب ليس مذهبا وأنه غير بين قال السابع انه بالكناية قطع النظر عن السبع الحقيقي لثلا يلزم الكذب وقد اعتبر في الاستعارة فلمن اعتبر الشيء وعدم اعتباره وهو تنافى وجوابه ان المجاز في مجرد لفظ الكناية في المركب بتمامه من حيث معناه بعينه هو انساب السبع وشرط التنافي اتحاد المورد ومن هنا يجب عما يقال كيف المجاز مع الكناية مع تنافيهما في صحة ارادة الموضوع له ومنعها ولا حاجة لبنائه على بحثه السابق من عدم تعيرهما ثم قال الثامن أن ذكره الاطفا ريبعد التشبيه المقلوب فتكون نازلة الدرجة والاجاع انها من البلاغة بكان وجوابه ان التعير بد معهود يكفي في البلاغة زيد الدقة في الاعتبار على الوجه السابق من قلب وكنية ثم قال التاسع أنه خارج للاجاع وهو مني على اعتبار الاجاع في مثل هذه الاعتبارات (قوله والاضافة بيانية) بل من اضافة الدال لان التشبيه بالمعنى (قوله مرور) أى بحسب الظاهر ويمكن أن يكون في كلام المصنف تامة أو اسمها صغير الكلام أى ذا استعارة الخ تأمل (قوله سابقا) أى في أول العقد قد صرح بالتردد وقصد الشارع الدل على العصام حيث اعترض على المصنف (قوله ما عدا صاحب الكشاف) ومقابلتهم بالسكاكي مقررة لاحاجة للخص عليها ثم ما هنا على

المخالب تلام السبع ولا يحسن أن يقال السبع يلام المخالب (المشبه به في) التقليل فتقول المخالب المنية نسبت بفلان) فان المخالب قرينة المكتبة وهو جمع مخالب بكسر الميم وفتح اللام أى بمعنى ظفر كل سبع طائرا كان أو ماشيا أو هو ما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد ونسب على وزن فرح بمعنى علق وهو في زيادة على قرينة المكتبة (وفيه) أى في هذا العقد (خمس فرائد القريدة الاولى) في قرينته عند السلف والمراد بهم هنا ما عدى صاحب الكشاف فان له تفصيلا بقرينة مما يأتي (ذهب السلف الى ان الامر الذي أنبت للشبه) أي ذكره ولا يشترط الاستناد الواقع بين رفوع ورافعه حال كونه (من خواص المشبه به) المساوية له

في صورة الاستعارة بالكناية وكان قريته لما (مستعمل) لفظه (في معناه الحقيقي وانما الخازن في الاثبات) أي اثبات
شيء ليس هو له وهذا على كاثبات الاثبات للرئيس وفي هذا الإشارة إلى أنه يسمى مجازاً في الاثبات (ويسمونه)
أي ذلك الاثبات (استعارة تخيلية) ولا يحسن ونفسه وما يجعل الشيء كجعل اليد للشمال فيفتح الشئ أي الرمح
في نحو قولنا أخذته يد الشمال ويجعل الاطفال للثنية فتكون فعال من أفعال النفس عندهم فالاستعارة التخيلية
في المثال الاول هي اثبات البدل للشمال. ولفظ البدئية لغوية مستعمل في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر انه لا خلاف في أن البدل استعارة ثم أنت لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ
ليس المعنى على أنه شبه شيئاً بالبدل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يداً وسموه استعارة تخيلية لانه قد استعير
لشيء اثبات الامر الذي يخص المشبه به وبه يكون كمال المشبه لتحيل أن المشبه من جنس المشبه به وقولنا فيما
تقدم في صورة الاستعارة بالكناية اجترأ عن نحو اثبات الاطفال في نحو اطفال المنيبة السبعة السبع أهلكت
فلانا وقولنا وكان قريته لها اجترأ عن الترشيح في نحو محالب المنيبة ذات اليد أهلكت فلانا (و يحكمون)
أي السلف (بعدم انفكاك المكني عنه) أي الاستعارة للمكني عنها قال واقعة على الاستعارة بالكناية تستلزم الاستعارة
الضمنية في عنه مراعاة للفظ ال (عنها) أي عن الاستعارة التخيلية يعني أن الاستعارة بالكناية تستلزم الاستعارة
التخيلية بل والاستعارة التخيلية أيضاً تستلزم الاستعارة بالكناية على ما فيه من البحث (والله ذهب الخطيب)
وبالحجة فالمكنية والتخيلية متلازمان عند السلف والخطيب ٣٧ * (الفرقة الثانية) في كون قريته

المكنية يجوز أن تكون
غير تخيلية في بعض
المواد عند صاحب
الكشاف (جوز صاحب
الكشاف كونه) أي
لفظ لازم المشبه به

القليل في العاقل وبعد ما في بعض المحاشي من ان الشارح هنا لاحظ وصف
المجموع أي والمجموع من حيث هو مجموع لا يوصف بالعقل وأنت خير بانهم
يعولون في المجموع على حكم أحاده (قوله في صورة الاستعارة الخ) محصله أن ال
في الامر للعهد (قوله بل والاستعارة الخ) ما بعد بل يؤخذ من المصنف لان المراد
عدم الانفكاك في الثبوت والانتفاء معا فتدبر (قوله من البحث) أي لما ذكره

(استعارة) نصر بجهة (تحقيقية) في بعض المواد (لما تم المشبه) فيرجح هذا حيث أمكن فالمراد بالجواز
عدم الامتناع لاستواء الطرفين وذلك (كما في قوله تعالى يتقضون عهد الله حيث استعير الجبل للعهد) استعارة
بالكناية (و) استعير (النقض) وهو فريق طاقات الجبل بعضها عن بعض (لا يطاله) استعارة
نصر بجهة تحقيقه اصلية واشتق من النقض يتقضون فينقضون استعارة نصر بجهة تحقيقه تبعية وقد ذكرنا
عبارة الكشف المفصلة لذلك في آخر الفرقة الاولى من العقد الثاني قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد
من حيث سميتهم العهد بالجبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين اه فأفاد كما
قاله السعد في مطوله ان قريته الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخيلية بل قد تكون تحقيقية
كاستعارة النقض لأبطال العهد اه ويشعر كلام الكشف بأنه متى أمكن ذلك لم يلتفت إلى غيره ومن هنا
نشأ ما ذكره في الفرقة الرابعة السابقة (الفرقة الثالثة) في قريته الاستعارة بالكناية عند السكاكي (جوز
السكاكي كونه) أي كون لفظ ما أثبت للمشبه من خواص المشبه به (مستعلاً في) ما لا يتحقق له حسا ولا عقلا
أي (أروهي) محض لا يشوبه شيء من التحقق الحسي ولا العقلي توهمه التكلم (تشبيها بمعناه الحقيقي)
وذلك المتوهم صور توهمية (ويسمى) أي لفظ ما أثبت للمشبه من خواص المشبه به (استعارة تخيلية) ووجه
التسمية ظاهر وهو قد فسر التخيلية بما لا يتحقق لعنه لاحسا ولا عقلا بل هو صورة توهمية محضة وذلك كلفظ
الاطفال في قول المذلي واذا المنيبة أنشبت أنفاراها * ألقت كل نعمة لا تقع فانه لما شبه المنيبة بالسبع

في الاغتفال أخذ الوهم في صورة ابصورة السبع واخر اعلازمه لها وهي الاظفار التي بها تقوم اغتفال السبع للنفوس فاخترع لها صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم أطلق على تلك الصورة التي هي مثل صورة الاظفار انظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد أطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية قبل الذي دعاء الى هذا هو ان يكون كل استعارة لفظا لتكون على غلط واحد التحليلة عنده لا يجب أن تكون نابعة للاستعارة الكتابية ولهذا مثل لها بصورة اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزعم المحكم الشبيهة بالناقة قصص بال تشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكتابية وكذا ما بعده وقال الخطيب انه بعد جدا ولا يوجد له مثال في الكلام يعني الكلام البليغ فهذه الامثلة الثلاثة ونحوها لا تقع في كلام البلغاء والتحليلة عند الخطيب لا توجد الامع المتكسبة في كلامهم ٢٨ وتعام ذلك ذكرناه في الشرح وغير المصنف يجوز دون أو جب

لان قرينة الاستعارة بالكتابية عند البسكاكي قد تكون استعارة تحقيقية وقد تكون تحصيلية وقد تكون حقيقة كما علم مما ذكرناه في الشرح في آخر الفريدة الثانية من العقد الثاني (ولا يخفى انه) أي ما ذكره السكاكي (تفسير) أي أخذ على غير طريق لما فيه من كثرة الاعتبار التي لا يدل عليها دليل ولا تمس اليها حاجة (الفريدة الرابعة) في المختار في قرينة المتكسبة

السكاكي من التحليلة وخد ها وسأقي مع رده للخطيب (قوله مذكور في الشرح) حاصله أن السكاكي زعم في قول أبي تمام لا سقي ماء الملام ان الماء استعارة تحصيلية بدون مكتسبة توهم للام شيئا شبيها بالماء فرده الخطيب بجواز المكتسبة في تشبيه الملام بظفر أو ان ماء الملام من باب مجاز الماء (قوله استعارة تحقيقية ذكره السكاكي في يارض ابلعي ماء من أن الماء مكتسبة من الغذاء والبلع تحقيقية عن غور (قوله أو حقيقة) قاله في أنبت الربيع البقل (قوله كان باقيا على معناه الخ) لم يعتبر علاقة غير المشابهة ويؤخذ من الغصام وحفيدة هنا تحكي الأقسام على وزن ماسبق في الترشيح من المجاز المرسل والقدر المشترك وزاد أيضا احتمال الكتابية على ماسبق لكن الحق ان الاختيار لا يثبت لمجمع ذلك (قوله اذلا معنى للاحتراز الخ) قبل أصل القود أن تكون لبيان الواقع وأنب خبير بان الاحتراز هو المجاز لا اعتبارا زائدة فهذا الجواب مفارق لمعظم المصنف معنى والاضاع معنى عنوان الزيادة من أصله فتأمل (قوله لمشاكلة الخ) أخذ نفسه أنه صحيح مشاكلة الأول والثاني وهو صحيح لانهم عرفوا المشاكلة بالتعبير عن الشيء بعبارة غيره لوقوعه معه وهذا يشمل الأول والثاني لا ترى ان الاتباع نظيره ها وقد قرئ الحمد لله

(المختار في قرينة المكتسبة انه اذا لم يكن للشبه المذكور تابع أي لازم (يشبه رادف) أي لازم باتباع المشبه به كان) اللفظ الدال عليه باقاعلى معناه المحقق وكان اثباته أي اثبات رادف المشبه به (له) أي الشبه استعارة تحصيلية ويكون المجاز في اثباته وذلك (كمثال المنية) فانه ليس للمنية تابع تشبيه محال السبع فيكون لفظا محال حقيقة والمجاز في اثباتها (وان كان له) أي للشبه (تابع يشبه ذلك الرادف) أي اللازم (المذكور كان) اللفظ الدال على ذلك الرادف أي رادف المشبه به (مستعار ذلك التابع) أي تابع المشبه (على طريق التصريح) أي طريق هو التصريح أي يكون اللفظ استعارة مصرحة كما سبق في قوله تعالى يستصون عهد الله ومنشأ ما ذكر في هذه الفريدة عبارة الكشف التي ذكرناها في آخر الفريدة الأولى من العقد الثاني وفي الفريدة الثانية من هذا العقد الثالث (الفريدة الخامسة) في تحقيق ما زاد على قرينة المكتسبة من الإلغيات (كما يسمى ما زاد على قرينة المصروفة من ملاحظات المشبه به ترشيعا) صواب التعبير كما يسمى لفظ ملام المشبه به في المصروفة ترشيعا اذ لا معنى للاحتراز عن القرينة هنا لان قرينة المصروفة لا تكون ملائمة للشبه وهو قد يجاب بانه غير ذلك لما كلة قوله

(كذلك بعدمزاد على قرية) الاستعارة (الممكنة) وتلك القرية هي الاستعارة التخيلية (من الملائمات) أي ملائمات المشبه به (ترشيحها) على كل المذاهب فيها ونطق لسان الحال فشيبه الحال بمسلكهم استعارة بالكناية على أحد الأقوال فيها واللسان استعارة تخيلية ونطق ترشيح أو العكس وكانت المتبينة أظفارها فلان أو تخالب التينة تشبث فلان فشيبه التينة بالسبع استعارة بالكناية على أحد المذاهب والظفار أو الخالب استعارة تخيلية وأنشبت وأنشبت ترشيح للمكنية (وبحوز ٣٩ جعله) أي ما زاد على قرية

الممكنة (ترشيح التخيلية)

ان كانت قرية فيها تخيلية

كفي تخالب التينة تشبث

بفلان فيحوز جعل

نشبت ترشيح الخالب

وكذا أنشبت المتبينة أظفارها

بحوز جعل أنشبت ترشيح

للأظفار (أو) بمعنى الواو

أي ويحوز جعله أي

ما زاد على قرية الممكنة

ترشيح (للاستعارة)

النصيحة (التحقيقية)

التي هي قرية للمكنية

ان كانت قرية الممكنة

تحقيقه ساء على التحقيق

من أن الممكنة لا تستلزم

التخيلية كما إذا جعل نطق

في قولك نطق لسان

الحال قرية للمكنية

وجعل عبارة عن دل بان

شبهت الدلالة بالنطق

واستعير النطق للدلالة

واشتق من النطق نطق

بأنواع الدال للام كعكسه في الجملة القصد تناسب المتجاورين ولك أن تجعل
هذا من الشائع في أمثلة المشاكلة باعتبار أن الأصل بعدمزاد على قرية الممكنة
الخ كما يسمى ما زاد فيكون الثاني هو الذي مشا كل (قوله بعد) بينه وبين يسمى أولا
تفتن دفعا لتثقل تكرار اللفظ (قوله الممكنة) قال العصام لا بد أن يزيد أيضا على
قرية التخيلية فقبل لا حاجة له فإن قرينتها نفس قرية الممكنة ولا يخف أن
أن المراد هنا قرية الممكنة الدالة على ملاحظتها لكونها من ملائمات المشبه به
وانما الذي يشتركان فيه المانعة من قرية التخيلية بالاستقراء حالة كالإضافة
للمتينة فلا تلتبس بالترشيح على أنها كانت المانعة قبل فيها قال الشارح في
المصرحة لا معنى للاحتراز الخ وعملا لا يحصل له ما نقله المجدولي من أن التخيلية
لا تحتاج لقرية بل كونها قرية للمكنية كاف في بيان معناها أيضا فكأنه قول
هي كالشاة من الأربعين كان من السهو قول من قال التقيد بالزائدة في الممكنة
لا يحتاج له على مذهب السكاكي فيها فإن المصنف عبر هنا بما يلائم المشبه به وانما يت
هذا ويعبر بما يلائم المستعار منه على ما سبق فتدبر (قوله ويحوز جعله التخيلية)
لما دنع من أنه تقويه وترشيح للمصنع كانه لا مانع من تخيل واحد للمكنيتين ومثاله
ولا صلحكم في جدوع الخلف فيصيح تشبيههم بمظروف و جدوع الخلف بظرف
فيكون مكنتان على وزن مذهب السكاكي ولغظ في تخيل لهما لا نهان ملائم
معادلاتها على القرية وهي حالة بينهما قال العصام ولك جعل جميع الملائمات
قرية لمزيد الاعتناء وهو مبني على جواز تعدد القرية وهو الحق خلاف من منعه
فأثلا القرية ما دل على المراد ومتى دل عليه لم يبدل الا حروا الأزم تحصيل
الحاصل وخوابه أن في مثل هذه المقامات يعتبر المتعدد كانه شي واحد للمكنية
السابقة أي مزيد الاعتناء التي ذكرها العصام (قوله بمعنى الواو) التثنية للجواز
ولو لاحظنا الجعل بالفعل لا ينافيها على حالها (قوله كما إذا جعل نطق الخ) مجرد مثال

فيكون استعارة حقيقية لأن المستعار له وهو الدلالة أمر محقق فيحوز جعل لسان ترشيح النطق (أما الاستعارة)
النصيحة (التحقيقية) التي هي قرية الممكنة (ف) جواز جعل ذلك ترشيحها (ظاهر) لأنها كسائر الاستعارات
المصروفة التي ليست قرية للمكنية (وكذا) أي كالاستعارة الحقيقية المذكورة الاستعارة (التخيلية) أيضا على
ما ذهب إليه السكاكي في ظهور جواز جعل ذلك ترشيحها (لأن) الاستعارة (التخيلية) استعارة مصروفة
عنده أي عند السكاكي لأنه صرح بلفظ المشبه به وأطلق على أمر متوه فان قلت إذا كان ذلك ظاهر المبحث
إلى دليل غير ذكر له دليلًا قلنا ليس ذلك باستدلال وانما هو تنبيه خاطئ بالبال (وأما) الاستعارة (التخيلية)

على مذهب السلف) التي هي مجاز عقلي عندهم (ف) جواز جعل ذلك ترشيحا لها (لان الترشيح يكون للمجاز العقلي أيضا) أي كما يكون لغيره (بذكر) الباء لتصوير لان الترشيح اما ذكر الملائم أو اللفظ الدال على الملائم كما هو والمعنى أن الترشيح الاعم تصوريذ كهذا الاخص وهو (ما يلائم) أي يناسب (ما) أي المستند اليه حقيقة الذي (هو) أي الاثبات المفهوم من المجاز العقلي كائن (له) حقيقة أو ضمير هو واضح للمجاز العقلي واللام يعني عن أو متعلقة بالنسبة أي المجاز العقلي كائن عنه أو بالنسبة له لان الاسناد المجازي مقبوز به عن المستند اليه حقيقة وهو أيضا مجاز حاصل بالنسبة له وذلك كما في قوله أخذنا بطراف الاحاديث بنينا * وبالت باعناق المطى الأباطح * فانه بعد ما شبه السير بالسيلان وعبر به عنه استند الى الأباطح جمع أبطح وهو المكان المتسع فيه دقاق الحمى اسنادا مجازيا ٤٠ فاعتناق المطى مناسبة بان ثبت له السير حقيقة وهم القوم فهي

ترشيح للمجاز العقلي وخمن الاعتناق بالذكر لانها تظهر سرعة السير وفي هذا البيت وجوه أخر تستفاد من شرحي لمخطبة شرح التلخيص الصغير (كما يكون) أي ككونه أي الترشيح على أن ما مصدرية أو كالترشيح الذي يكون على أن ما اسم بمعنى الذي (للمجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلائم) المعنى الحقيقي (الموضوع له) اللفظ حقيقة كما في قوله صلى الله عليه وسلم أسرع من حوافي

لم يلاحظ فيه الفرق الآتي للصنف (قوله للتصوير) هذا على جعل الترشيح بالمعنى المصدري أو تأويل الذكر بالذكور على إضافة العصفه أو البائية والأقلمة لباية (قوله أي الاثبات) يحتمل أن الضمير للسند المأخوذ من السياق (قوله المفهوم من المجاز العقلي) فهم العام من الخاص وان شئت قلت فهم الجز من الكل فان المجاز العقلي اثبات زيفه قبل غير ما هو له فاندفع ما عساه تنوهم من فهم الشيء من نفسه (قوله دقاق الحمى) في بعض الحواشي بضم الدال جمع دقيق والظاهر أن المضموم اسم مفرد بمعنى الدقيق وان الجمع بالكسر ككريم وكرام وعظيم وعظام كما يقبده قول الخلاصة * وفي فعل وصف فاعل ورد * وضمير ورد فاعل السابق في كلامه ولا يخفى أن دقيق معناه منتصف بالدقة أي الصغير فهو كصغير وصفار (قوله وجوه أخر) هم الاعتبار عميل في هيئة السير أو مكتبة في تشبيه الياثر بن بناء وبالت فصيل وأطراف أخر ليست بالمهمة (قوله الصغير) صفة لشرح التلخيص احتراز عن المأول (قوله أطول لكن يدا) الظاهر أن هذا المجاز من التورية لمخفاء القرينة وهي اما الواقع المستقبل بناء على أنه لا يشترط المقارنة واما ان الحقوق به صلى الله عليه وسلم سرعة نعمة انما يترتب على أمر محمود شرعا كالكرم لا مأول المجازة والمخفاء السابق نقل كما في الجدولي أن أمهات المؤمنين صرن يقسن أنفسهن ولم يعلن المراد الا بعد أن سبقت بالموت أكثرهن أعطاه رضى الله عن الجميع (قوله الفرق) قال القرافي في الفروق هو بالتخفيف في المعاني فيقال ما الفرق

أطول لكن يدا فاطلاق البدعي النعمة مجاز مرسل لان اليد موضوع حقيقة للمجازة بين المخصوصة لكن من شأن النعمة أن تصدق ومنها وتوصل الى المقصود بها وبها تظهر النعمة فالعلاقة السببية الصورية فاطلق اسم السبب وهو لفظ البدعي المسبب وهو النعمة ولما قلنا السببية الصورية لان اليد ليست فاعلة للنعمة حقيقة وأطول لكن ترشيح لهذا المجاز لانه يلائم المجازة المخصوصة الموضوع لها لفظ اليد (و) كما يكون (للتشبيه بذكر ما يلائم المشبهه) كقولنا خال بالمنة الشبهة بالسبع اهلكت فلا نالها خال الملائمة للسبع المشبه به ترشيح للتشبيه (و) كما يكون (للاستعارة المصروفة) وذلك الذي هنا (كما) أي كذا كون الترشيح يكون لها الذي (سبق) وترك ذكر المكتبة هنا ككتابها المقس عليه لانه فيما تقدم قاس المكتبة على التصريح (ووجه الفرق بين ما يجعل قرينة المكتبة من ملائمتها المشبه به) فجوز خال

(و يجعل نفسه) أى نفس لفظه (تخيلاً) على مذهب السكاكى نحو محالب المنة نشبت فى لسان (أو) يجعل نفس لفظه (استعارة تحقيقية) فى بعض الامثلة على ما هو الحق المصرح به فى الكشاف بل وفى كلام السكاكى فى المفتاح كفى قوله تعالى ينضون عهد الله وقوله تعالى بأرض ابلى ماء على أن العلم استعارة للغرور والماء استعارة بالكتابة للغذاء المعلوم (أو) يجعل (أثباته تخيلاً) كما هو مذهب السلف والخطيب وعليه صاحب الكشاف فى بعض المواد كفى محالب المنة نشبت فى لسان (وبين) ذكر المصنف لفظ بين ثانياً

مع أن لفظه بين الأولى
تصكى اذ البينة
لا تكون الا فى شئين
زيادة الايضاح (ما يجعل)
من ملائمت المشبه به
(زائد اعليها) أى على
قرينة المكينة
(وترشيحاً) للمكينة أو
التخيلىة (قوة)
الاختصاص بالمشبه
به فليهما أقوى
اختصاصاً تميز محمول
عن الفاعل اذ يصح
أن يقال قوى
اختصاصه (وتعلقاً)

أى ارتباطاً (به) عطف
لازم على ما لزوم زيادة
للإيضاح (فهو القرينة
وما سواه) أى سوى
الأقوى اختصاصاً وتعلقاً
(ترشيع) مثلاً الغالب فى
قولك محالب المنة نشبت
فى لسان أقوى اختصاصاً

بين المستثنين وأفرق لى بينهما ما بالتشديد فى الأجسام قال تعالى ما يفرقون به بين
المؤمنين والمؤمنات لا يفرق بين أحدهم من رسله وسره أن الأجسام أثقل من المعاني فتصعدوا
المناسبة وأوردوا فرقتكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين وأجيب بأن
الماء لطفاته ألحق بالمعاني ويقال فى الثانى عطف القصد على صفة الايمان والتفسيق
أو أن ذلك أغلى (قوله لزادة الايضاح) الظاهر أنها جرت على اللسان من نحو هذا
فراق بينى وبينك والاعادة فيه لقول ابن مالك

وعود خافض لى عطف على * ضمير خفض لازماً قد جعل
(قوله قوة الاختصاص) هذا هو الاقوى معنى وعول العصام على الأسبق ذكرنا
ورجح لأن أول ما يسمع المخاطب بدله على المراد وينبى الحزم به اذا استوى
الاختصاص (قوله عطف لازم) الظاهر انه تفسير مراد قبل التفات والواقعية
الاختصاص الحقيقي متحدة (قوله وما سواه ترشيع) حسن اختتام إشارة بطرف خفى
الى أن ما ذكرناه هو المهم بحيث لا يحتاج لغيره اللهم الا لزادة التقوية وتنبه إلى
الله من القوة والحول ونستغفره من الفعل والقول ونسأله المزيد من لطفه بجاه
سيدنا محمد وآله صلى الله عليه وعليهم أجمعين آمين

الحمد لله الذى اختص من خلقه ببيان الآيات من أعجز سائر العالمين ببيان مجاز
وواضح الدلالات صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وأنصاره * (أما بعد) *
فقد تم طبع حاشية العلم الشهير العلامة الخبير من بلغ فى التحقيق غايته وفى
التمقنهايته الشيخ محمد الامير على شرح الحق الملوى على المبرقنديه
فى البيان أقر الله الجميع فى فردايس الجنان وذلك بالمطبعة العامرة الأزهرية
ادارة حضرة النيل وبيع الشأن السيد محمد رمضان فى أوحدى القعدة
سنة ١٣٠٨ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية

٦ أمير بالسبع من انشبت لانها ملازمة له دائماً بخلاف التشبيه فانه إما يوجد فى بعض الاوقات
فالغالب هو القرينة للمكينة فى هذا المثال ونشبت ترشيع وانما قلت لسان الحال تنطق بكذا فاللسان أقوى
اختصاصاً بالمتكلم فيجعل قرينة والنطق دونه فى قوة الاختصاص فيجعل ترشيحاً وخص وجه الفرق بقرينة
المكينة لانه لا التباس بين قرينة المصرحة وترشيعها ومثل ما ذكر فى الفرق بين قرينة المصرحة وترشيعها
فاذا قلت رأيت أسداً شاكى السلاح برى فالسلاح الشاكى أكثر ملازمة للرجل عادة من الرى فيجعل شاكى
السلاح قرينة والرى غير يد والله تعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

x.
78
4